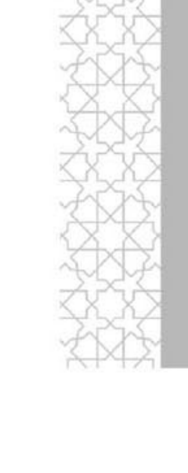
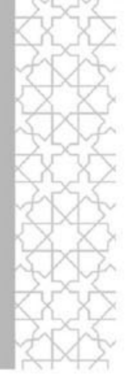


الاستثناء في الدعاء

«دراسة عقدية»

د. عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد المحسن التركي
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



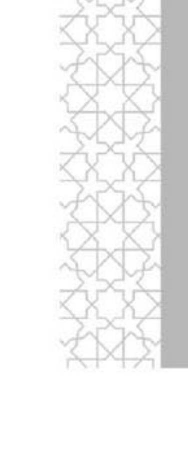


الاستثناء في الدعاء «دراسة عقدية»

د. عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد المحسن التركي
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يتكلم البحث عن الاستثناء في الدعاء، وهو تعليق الدعاء بالمشيئة أو بالشرط، وأنواعه وأحكامه، وقد جعلته في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، فالمقدمة فيها بيان أهمية الموضوع وأسباب بحثه وخطة البحث والدراسات السابقة ومنهج البحث، والتمهيد وفيه تعريف الدعاء لغة واصطلاحا وبيان بعض الجوانب العقدية فيه، وتعريف الاستثناء لغة واصطلاحا، والمبحث الأول فيه المراد بالاستثناء في الدعاء وبيان صلته بالتوحيد، والمبحث الثاني وفيه أنواع الاستثناء في الدعاء، وهي استثناء جائز، ومنهي عنه، ومحل نظر، والمبحث الثالث: نصوص قد يعارض ظاهرها ما تقدم تقريره، والخاتمة، وفيها أبرز نتائج البحث، وأتبعت البحث بفهرس المراجع.



مقدمة

الحمد لله القائل: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾[1]، والصلاة والسلام على نبينا محمد القائل: "إن الدعاء هو العبادة"[2]. أما بعد.

فإن للدعاء شأناً عظيماً في الإسلام، وقد حضّنا الله ﷻ على الإكثار منه، والإلحاح فيه، والتقرب إليه به، قال ﷻ: ﴿ ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾[3]، وقال: ﴿ هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾[4]، وقال: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾[5]، وقال: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾[6].

وقد بيّن لنا المصطفى –صلى الله عليه وسلم– فضل الدعاء بقوله: "ليس شيء أكرم على الله من الدعاء"[7].

---

(1) سورة غافر، الآية (٦٠).

(2) أخرجه أحمد في المسند عن النعمان بن بشير (٤/٢٦٧، ٢٧١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٠٠/١)، والترمذي في السنن (٩٦٩) وصححه، والنسائي في الكبرى (١١٤٦٤)، والقضاعي في الشهاب (٢٩)، والطبراني في الدعاء (١)، وابن حبان في صحيحه (٨٩٠)، والحاكم (٤٩١/١)، وصححه ووافقه الذهبي، والإسناد صحيح رجاله ثقات.

وأما ما روي أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: "الدعاء مخ العبادة"، فهو حديث ضعيف، أخرجه الترمذي في السنن (٣٣٧١) عن أنس، وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة. وهو في الدعاء للطبراني (٢٨)، والمعجم الأوسط (٣١٩٦)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن أبان إلا عبيد الله، تفرد به ابن لهيعة. فعلة الحديث ابن لهيعة، وهو سيء الحفظ، كما قاله الألباني في تعليقه على الحديث في كتاب مشكاة المصابيح (٦٩٣/٢)، وقد ذكر الحديث شيخ الإسلام في أحاديث القصاص ص (٩٦) رقم (٤٤)، وقال: لا يُعرف. وينظر: كشف الخفاء للعجلوني (٤٨٥/١).

(3) سورة الأعراف، الآية (٥٥).

(4) سورة غافر، الآية (٦٥).

(5) سورة الأعراف، الآية (١٨٠).

(6) سورة البقرة، الآية (١٨٦).

(7) أخرجه أحمد في المسند (٣٦٢/٢) عن أبي هريرة، والطيالسي في مسنده (٢٥٨٥)، وابن ماجه (٣٨٢٩)، والترمذي (٣٣٧٠)، والحاكم (٤٩٠/١)، وصححه ووافقه الذهبي، وهو في الأدب المفرد للبخاري (٧١٢)، وصحيح ابن حبان (٨٧٠)، والدعاء للطبراني (٢٨)، ومسند الشهاب (١٢١٣)، والإسناد حسن

ومما يدل على مزيد فضل الدعاء أن النبي -صلى الله عليه وسلم- -كما تقدم- أخبرنا أنه هو العبادة، ومعنى كون الدعاء هو العبادة أن منزلته منها كمنزلة الرأس من الجسد، فهو عمادها ودعامتها وركنها وشعيرتها، نظير قوله -صلى الله عليه وسلم-: "الحج عرفة"[1].

ولما كان الدعاء هو العبادة، وهو من أعظم شعائر الدين، فيجب أن تستجلب أحكامه من الشارع فقط، وأما ما لم يشرعه الله ورسوله في الدعاء، فهو شرع دين لم يأذن به الله ﷻ، فيجب على المسلم أن يتأسى بالمصطفى -صلى الله عليه وسلم- في الدعاء، ويتجنب الأدعية المحدثة أو الموهمة.

وقد حذر الله ﷻ ورسوله الكريم -صلى الله عليه وسلم- من الاعتداء في الدعاء، فقال ﷻ: ﴿ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾[2]، وسمع عبد الله بن مغفل -رضي الله عنه- ابنه يقول: اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها. فقال: أي بني، سل الله الجنة، وعُذ به من النار؛ فإني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: "سيكون قوم يعتدون في الدعاء"[3].

لأجل عمران بن داور، وهو صدوق، كما في التقريب لابن حجر (٤٢٩) رقم (٥١٥٤)، وقد حسّنه العلامة الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣٢٤/٢) رقم (٣٠٨٧)، والمشكاة (٢٣٢).

(١) أخرجه أحمد (٣٠٩/٤ - ٣١٠)، وأبو داود (١٩٤٩)، والترمذي (٨٨٩)، وابن ماجه (٣٠١٥)، والدارقطني (٢٤٠/٢)، والحاكم (٤٦٤/١) و(٢٧٨/٢)، عن عبد الرحمن بن يعمر، وصححه، ووافقه الذهبي، والإسناد صحيح.

(٢) سورة الأعراف، الآية (٥٥).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٨٧/٤)، وأبو داود (٩٦)، وابن حبان (٦٧٦٤)، والطبراني في الدعاء (٥٩)، والبيهقي في الكبرى (١٩٦/١)، والحاكم (١٦٢/١، ٥٤٠)، وصححه ووافقه الذهبي، والإسناد حسن، وقد حسّن إسناده ابن كثير في تفسيره (٣٢٣/٦ - ٣٢٤). ورويت القصة بسياق آخر أن سعد بن أبي وقاص سمع ابنه يدعو: اللهم إني أسألك الجنة ونعيمها وإستبرقها ونحواً من هذا، وأعوذ بك من النار وسلاسلها وأغلالها. فقال: لقد سألت الله خيراً كثيراً، وتعوذت بالله من شر كثير، وإني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول فذكره. أخرجه أحمد في المسند (١٧٢/١، ١٨٣)، بإسناد حسن لغيره، وهو في مسند الطيالسي (٢٠٠)، ومصنف ابن أبي شيبة (٢٨٨/١٠)، ومسند أبي يعلى (٧١٥)، والدعاء للطبراني (٥٥)، وسنن أبي داود (١٤٨٠)، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (٧٧/١) رقم (١٣١٣).

والمعتدي في الدعاء – كما قال العلامة القرطبي[1] –: المجاوز للحد، ومرتكب الحظر[2].

والعدوان في الدعاء – كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية[3] – يكون تارة في كثرة الألفاظ، وتارة في المعاني[4].

ومن أعظم العدوان في الدعاء – كما قال العلامة ابن القيم[5] –: أن يدعو العبد الله غير متضرع، بل دعاء مدل، كالمستغني بما عنده المدل على ربه به، وهذا من أعظم الاعتداء المنافي لدعاء الضارع الذليل الفقير المسكين من كل جهة في مجموع حالاته، فمن لم يسأل مسألة مسكين متضرع خائف، فهو معتدٍ، ومن الاعتداء أن تعبده بما لم يشرعه، وتثني عليه بما لم يثن به على نفسه، ولا أذن فيه، فإن هذا اعتداء[6].

ومن الأدعية التي حصل فيها الاعتداء في الدعاء: تعليق الدعاء بالمشيئة أو بالشرط، وهو ما يسمى بالاستثناء في الدعاء.

وسيكون موضوع هذا البحث هو الكلام عن الاستثناء في الدعاء وأنواعه، وحكمه، والنصوص المتعلقة بالمسألة.

---

(١) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، العلامة أبو عبد الله القرطبي، المالكي، توفي سنة (٦٧١هـ)، ينظر: نفح الطيب للمقري (٢٢١/٧)، والديباج لابن فرحون (٣١٧)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣٣٥/٥)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٥٢/٣).

(٢) تفسير القرطبي – الجامع لأحكام القرآن – (٢٤٨/٩)، وينظر: تفسير الطبري (٢٤٩/١٠)، وتفسير الشوكاني (٢٢٢/٢). قال الزجاج: والمعتدون: المجاوزون ما أمروا به، وهم الظالمون. معاني القرآن (٢٤٤/٢).

(٣) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله، الشيخ الإمام تقي الدين أبو العباس، الشهير بابن تيمية، ولد سنة (٦٦١هـ)، وتوفي سنة (٧٢٨هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢٧٨/٤)، والبداية والنهاية لابن كثير (٢٩٧/١٨)، وفوات الوفيات للكتبي (٣٥/١)، والدرر الكامنة لابن حجر (١٤٤/١).

(٤) مجموع الفتاوى (٤٧٥/٢٢).

(٥) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي، الإمام شمس الدين أبو عبد الله الشهير بابن القيم، ولد سنة (٦٩١هـ)، وتوفي سنة (٧٥١هـ). ينظر: الدرر الكامنة (٤٠٠/٣)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢٧٠/٢)، والبدر الطالع للشوكاني (١٤٣/٢)، والشذرات (١٦٨/٦).

(٦) بدائع الفوائد (١٣/٣).

أهمية الموضوع وأسباب بحثه.

يمكن إجمال أهم الأمور التي دعتني للبحث في هذه القضية في الآتي:

١ – أهمية بحث ودراسة مسائل التوحيد، وشرف البحث فيها لشرف موضوعها.

٢ – ارتباط هذه المسألة بالدعاء، وهو من أشرف العبادات وأجلها، بل إنه حقيقة العبادة وروحها.

٣ – كثرة الاستثناء في الدعاء بين الناس، وانتشاره بصفة ملحوظة بين بعض الصلحاء وطلبة العلم دون تفطن إلى خطورته ومحاذيره.

٤ – وجود بعض النصوص التي قد توهم مشروعية الاستثناء المنهي عنه في الدعاء.

٥ – وجود مادة علمية جيدة من كتب المتقدمين والمتأخرين، تُعين على دراسة هذه القضية.

٦ – عدم وجود دراسة عقدية أفردت هذه المسألة بالبحث[1].

الخطة العامة للبحث.

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث وخاتمة.

- **المقدمة وفيها: بيان أهمية الموضوع، وأسباب بحثه، والدراسات السابقة، والخطة العامة للبحث، ومنهج البحث.**

---

(١) الدراسات في هذه المسألة إما أنها متعلقة بالدعاء وآدابه وفضائله، وهي كثيرة، أو في بيان منزلة الدعاء وصلته بالاعتقاد، كرسالة الدعاء ومنزلته من العقيدة الإسلامية، لجيلان العروسي، ولم يتعرض الباحث لهذه المسألة، إلا عند تعرضه لآداب الدعاء ومنها: عدم التعليق، وكلامه في حدود صفحتين، ونحوه في الإشارة والإيجاز بحث فضيلة الشيخ بكر أبو زيد –رحمه الله– تصحيح الدعاء.

وهناك مجموعة بحوث تطرقت إلى الاعتداء في الدعاء، ولم تعرض تفصيلاً لهذه القضية، ومنها: الاعتداء في الدعاء، لمحمد الفيفي، والاقتداء في الذكر والدعاء، لمحمد جودة، وبحث الدعاء: مفهومه وأحكامه وأخطاؤه، لمحمد الحمد.

وهناك دراسات وبحوث حول الاستثناء وأحكامه عند أهل اللغة والفقه والأصول، وهذه الدراسات لا علاقة لها بقضية البحث.

وهناك دراسات وبحوث حول بعض جوانب الاستثناء العقدية، كمسألة الاستثناء في الإيمان، وقد بحثها الشيخ عبد الرزاق العباد في كتابه زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، وعرض لها كثير من الباحثين إجمالاً ضمن رسائلهم للماجستير أو الدكتوراه.

- **التمهيد وفيه الآتي:**

♦ **أولاً:** تعريف الدعاء لغة واصطلاحاً، وبيان بعض الجوانب العقدية فيه.

♦ **ثانياً:** تعريف الاستثناء لغة واصطلاحاً.

- **المبحث الأول: المراد بالاستثناء في الدعاء، وبيان صلته بالتوحيد. وفيه مطلبان:**

♦ المطلب الأول: المراد بالاستثناء في الدعاء.

♦ المطلب الثاني: صلة الاستثناء في الدعاء بالتوحيد.

- **المبحث الثاني: أنواع الاستثناء في الدعاء، وفيه ثلاثة مطالب:**

♦ المطلب الأول: الاستثناء الجائز.

♦ المطلب الثاني: الاستثناء المنهي عنه.

♦ المطلب الثالث: استثناء محل نظر.

- **المبحث الثالث: نصوص قد يعارض ظاهرها ما تقدم تقريره.**

- **الخاتمة، وفيها: أبرز نتائج البحث.**

وأتبعت البحث بفهرس المصادر، وفهرس الموضوعات.

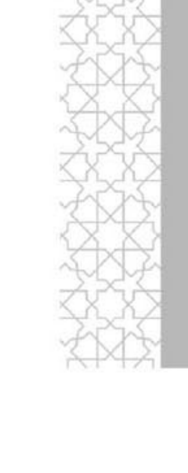
وقد سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي والنقدي، والتزمت أصول البحث العلمي؛ كالتخريج للآيات، والأحاديث، وبيان درجتها – إن كانت في غير الصحيحين – والتعريف بالأعلام عدا الصحابة – رضوان الله عليهم – والتوثيق للنصوص، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق.

وفي الختام، فهذا جهد المقل أقدمه، فما كان من صواب فمن الله ﷻ وحده، وهو المحمود على إحسانه وتوفيقه، وما كان من خطأ فمن نفسي المقصرة والشيطان.

أسأل الله – جل وعلا – بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى، أن يتجاوز عن تقصيري، وأن يغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين، إنه قريب مجيب الدعاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

* * *



تمهيد

وفيه:

- أولاً: تعريف الدعاء لغة واصطلاحاً، وبيان بعض الجوانب العقدية فيه.
- ثانياً: تعريف الاستثناء لغة واصطلاحاً.

أولاً: تعريف الدعاء لغةً واصطلاحاً، وبيان بعض جوانب العقيدة فيه.

١ – تعريف الدعاء لغةً واصطلاحاً.

(أ): لغة.

الدعاء: مصدر دعا يدعو، قال الخطابي[1]: أصل هذه الكلمة مصدر من قولك: دعوت الشيء أدعوه دعاءً[2]. وآخره ممدود[3].

وله معانٍ كثيرة في اللغة، قال الفيروزآبادي[4]: الدعاء: الرغبة إلى الله – تعالى – دعا دُعاءً ودَعْوى. والدَّعَّاءَةُ: السبَّابة. وهو مِنّي دعوة الرجل: أي قدر ما بيني وبينه ذاك.

ولهم الدعوة على غيرهم، أي: يُبدأ بهم في الدعاء. وتَدَاعوا عليه: تجمعوا. ودَعاهُ: ساقه.

والنبي – صلى الله عليه وسلم –: داعي الله، ويُطلق على المؤذن. والداعِيَة: صريخ الخيل في الحروب. وداعية اللبن: بقيته التي تدعو سائره. ودَعا في الضّرع: أبقاها فيه. ودَعاه الله بمكروه: أنزله به. ودعوته زيداً وبزيد: سميته به، وادّعى كذا: زعم أنه له حقاً أو باطلاً.

---

(١) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب، الشيخ العلامة أبو سليمان الخطابي، ولد سنة بضع عشرة وثلاثمائة، وتوفي سنة (٣٨٨هـ). ينظر: السير للذهبي (٢٣/١٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢/٢١٤)، وتذكرة الحفاظ (٣/١٠١٨)، والشذرات (٣/١٢٧).

(٢) شأن الدعاء ص (٣).

(٣) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٣/٢٤٢)، وتاج العروس للزبيدي (١٠/١٣٦).

(٤) هو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، العلامة اللغوي مجد الدين أبو طاهر الشيرازي الفيروزآبادي، ولد سنة (٧٢٩هـ)، وتوفي سنة (٨١٧هـ). ينظر: إنباء الغمر لابن حجر (٧/١٥٩)، والبدر الطالع (٢/٢٨٠)، والشذرات (٧/١٢٦).

والاسم: الدَّعْوة والدَّعاوةُ. ويكسران. والدّعْوة: الحلف، والدعاء إلى الطعام، ويضم، كالمدعاة، وبالكسر: الادّعاء في النسب. والدّعي، كغني: من تبنيته، والمتهم في نسبه. وادّعاه: صيّره يُدعى إلى غير أبيه. والأُدْعية والأُدْعُوّة، مضمومتين: ما يتداعون به، والمُداعاة: المحاجاة، وتداعى العدو: أقبل، والحيطان: انقاضتْ.

وداعْيناهُ: هدمناه. ودواعي الدهر: صروفه، وما به دعوى، واندْعَىَ: أجاب[1].

(ب): اصطلاحاً.

عرّفه العلماء بعدة تعريفات، منها:

قال البيهقي[2]: الدعاء قول القائل: يا الله، أو يا رحمن، أو يا رحيم، وما أشبه ذلك. وهو - أيضاً - نداء، قال الله ﷻ: ﴿ كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآ ۝٢ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيّٗا ﴾[3]، وقال: ﴿ وَزَكَرِيَّآ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرۡنِي فَرۡدٗا ﴾[4]، وفي آية أخرى: ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ﴾[5]، ومعنى "رب": يا رب. فثبت أن الدعاء نداء، والنداء دعاء[6].

وقال ابن جزي[7]: الدعاء: الطلب والرغبة إلى الله، وهو عبادة؛ لأن الدعاء يظهر فيه افتقار العبد وتضرعه إلى الله[8].

وقال الخطابي: ومعنى الدعاء: استدعاء العبد ربه ﷻ العناية، واستمداده إياه المعونة، وحقيقته إظهار الافتقار إليه، والتبرؤ من الحول والقوة[9].

---

(١) القاموس المحيط ص (١٦٥٥)، مادة "دعو". وينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٣/ ١١٩)، والصحاح للجوهري (٦/ ٢٣٣٧)، ومجمل اللغة لابن فارس (٢/ ٣٢٧)، والعين للخليل بن أحمد (١/ ٥٧٧)، ولسان العرب لابن منظور (١٨/ ٢٨١)، والكليات للكفوي ص (٤٤٦، ٩٠٧).

(٢) هو أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، الشيخ العلامة أبو بكر البيهقي، الشافعي، ولد سنة (٣٨٤هـ)، وتوفي سنة (٤٥٨هـ). ينظر: السير (١٨/ ١٦٣)، ووفيات الأعيان (١/ ٧٥)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ١١٣٢)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/ ٨).

(٣) سورة مريم، الآيات (١-٣).

(٤) سورة الأنبياء، الآية (٨٩).

(٥) سورة آل عمران، الآية (٣٨).

(٦) شعب الإيمان (٢/ ٤٣)، وهو في المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١/ ٥٢٢).

(٧) هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يحيى، الشيخ العلامة أبو القاسم الشهير بابن جزي الكلبي، ولد سنة (٦٩٣هـ)، وتوفي سنة (٧٤١هـ). ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٣٥٦)، ونفح الطيب (٣/ ٢٧٠)، والديباج (٢٩٥)، ومعجم المؤلفين (٣/ ١٠٣).

(٨) التسهيل لعلوم التنزيل (٤/ ١٤).

(٩) شأن الدعاء ص (٤).

وقال ابن العربي[1]: حقيقة الدعاء مناداة الله – تعالى – لما يريد من جلب منفعة، أو دفع مضرة من المضار والبلاء بالدعاء، فهو سبب لذلك، واستجلاب لرحمة المولى[2]. وقال في موضع آخر: الدعاء طلب وتضرّع[3].

وقال ابن بطال[4]: الدعاء إظهار لموضع الفقر والحاجة إلى الله، والتذلل والخضوع له[5].

"وأما المناسبة بين المعنى اللغوي والشرعي فواضحة، إذ الدعاء في اللغة يطلق على الطلب والعبادة والرغبة، وهذه المعاني موجودة في المعنى الشرعي؛ إذ الداعي – سواء كان دعاء مسألة أو عبادة – طالب للأجر والثواب، أو طالب لحاجة من نيل مرغوب أو دفع مرهوب، كما أنه راغب إلى الله – تعالى – في تحقيق ذلك، ومستعين بالله – تعالى – ومستغيث به في ذلك، ومنادٍ له بقوله: "يا رب" أو "اللهم"، فأغلب المعاني اللغوية للدعاء لها مناسبة جلية للمعنى الشرعي.

ثم بعد هذه التعريفات المتعددة لمعنى الدعاء الشرعي، بقي أن نعلم أن معنى الدعاء القائم بقلب المؤمن ووجدانه وشعوره وراء هذه العبارات اللفظية، وإنما هذه العبارات تمثيل وإشارة وتفهيم وتقريب، وإلا فما يقوم بالقلب حينئذ من الرغبة والابتهال، والانطراح بين يدي الرب والافتقار إليه، والتذلل بين يديه، والالتجاء إليه، والاعتصام به، والتزلف إليه: أمر لا تحيط به العبارة.

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله، الشيخ العلامة أبو بكر المالكي الأندلسي المعروف بابن العربي، ولد سنة (٤٦٨هـ)، وتوفي سنة (٥٤٣هـ). ينظر: السير (١٩٧/٢٠)، ووفيات الأعيان (٦١٩/١)، وتذكرة الحفاظ (٨٦/٤)، والشذرات (١٤١/٤).

(٢) عارضة الأحوذي، شرح سنن الترمذي (٢٦٦/١٢).

(٣) أحكام القرآن (٣٥٠/٢)، والقبس (٤١٢/٢).

(٤) هو علي بن خلف بن بطال، الشيخ العلامة أبو الحسن، المعروف بابن اللجام القرطبي، توفي سنة (٤٤٩هـ). ينظر: السير (٤٧/١٨)، وترتيب المدارك لعياض (٨٢٧/٤)، والوافي بالوفيات للصفدي (٥٦/١٢)، والشذرات (٢٨٣/٣).

(٥) شرح صحيح البخاري (١٢٥/١٠).

ونظير هذا التعبيرُ عن معنى بقية الأعمال الصالحة القلبية، كمحبة الله، وخشيته، وإجلاله، ومهابته، ورجائه، والتوكل عليه، فإن العبارة تقصر عن وصف ذلك، مهما تنوعت العبارات، ولا تدرك حقيقة تلك الأعمال إلا بالاتصاف بذلك، لا بمجرد الوصف والخبر"[1].

٢ – بيان بعض الجوانب العقدية في الدعاء.

إن الدعاء من أجل العبادات، بل هو العبادة كما قال –صلى الله عليه وسلم–: "إن الدعاء هو العبادة"، وذلك لأن فيه من ذل السؤال، وذل الحاجة والافتقار إلى الله – تعالى – والتضرع والانكسار بين يديه، ما يظهر حقيقة العبودية لله – تعالى – ولذلك كان أكرم شيء على الله – تعالى – كما قال –صلى الله عليه وسلم–.

"وما هذه المرتبة السامية والمنزلة العالية – والله أعلم – إلا لأنه يجتمع فيه من أنواع التعبد ما لا يجتمع في غيره، فيستدعي حضور القلب، وعبادة الله بالتوجه، والقصد، والرجاء، والتوكل، والرغبة فيما عنده، والرهبة من عذابه. ويستدعي عبادة اللسان من اللهج بالتمجيد، والتحميد، والتقديس، والطلب، والمسألة، والابتهال، والتضرع.

ويستدعي عبادة البدن بالانكسار، والاستكانة بين يدي الله – تعالى – والتذلل له، والتبرؤ من الحول والقوة إلا به، مستغيثاً به – سبحانه – دون سواه، إلى آخر ما هنالك من أنواع العبادة، التي يشتمل عليها الدعاء"[2].

والدعاء نوعان: دعاء عبادة، ودعاء مسألة؛ فدعاء العبادة يكون بجميع أنواع العبادة الظاهرة والباطنة، من الأقوال والأعمال والنيات، التي تملأ القلوب بعظمة الله وجلاله، ودعاء المسألة والطلب: هو دعاء العبد لربه، وطلبه إياه، وسؤاله له ما ينفعه في دنياه وآخرته، ودفع ما يضره، وكشف ما ألمّ به، وهذا النوع هو الذي يملأ القلوب بالرغبة والانكسار بين يدي الله – جل ثناؤه – قال ﷻ فيه: ﴿ **وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ** ﴾[3]، وفي

(١) من كتاب الدعاء ومنزلته في العقيدة الإسلامية، للعروسي ص (٣٢)، وأحال هو إلى: بدائع الفوائد (٢/٢٠٠–٢٠١)، ومجموع الفتاوى (١٠/٣٣٣).

(٢) من كلام الشيخ العالم بكر أبو زيد –رحمه الله– من كتابه "تصحيح الدعاء" ص (١٧).

(٣) سورة غافر، الآية (٦٠).

هذه الآية سمّى الله – تعالى – دعاء المسألة عبادة. وسمّاه – سبحانه – في آية أخرى ديناً، فقال – تعالى –: ﴿ وَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾[1].

وقد سماه الله صلاة كما في قوله – تعالى –: ﴿ وَمِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مَن يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ ﴾[2] أي دعوات الرسول –صلى الله عليه وسلم–. وفي قوله – تعالى –: ﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمۡ ﴾[3]، أي دعاءك.

والصلاة بمعنى الدعاء هي حقيقته اللغوية[4].

فبان بهذا تلازم نوعي الدعاء: دعاء العبادة، ودعاء المسألة، قولاً وفعلاً واعتقاداً، فلا يصرف شيء منها إلا لله – تعالى – ومن صرف منها شيئاً لغير الله؛ فقد دعا غير الله، وعبد غير الله، وصلى لغير الله، ودان لغير الله، فيكون قد أشرك بالله – تعالى – شركاً أكبر مخرجاً من الملة بإجماع المسلمين.

ومن استقرأ آيات القرآن العظيم في التحذير من الشرك بالله – تعالى – وجد أن أكثرها في التحذير من الشرك في الدعاء، ومن هنا صار الدعاء من صميم الاعتقاد، وتوحيد الله في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، والمخالفات فيه من أمراض الشبهات المترددة بين الشرك ووسائله من البدع والمحدثات[5].

والدعاء له منزلة عظيمة في العقيدة، وصلة قوية بها، فيدخل في باب التوحيد، وقد صرّح ابن العربي باشتمال الدعاء على التوحيد، فقال: أذن الله في دعائه، وعلّم الدعاء في كتابه لخليقته، وعلّم النبي –صلى الله عليه وسلم– الدعاء لأمته، واجتمعت فيه ثلاثة أشياء وعد أولها العلم بالتوحيد[6].

---

(١) سورة الأعراف، الآية (٢٩).

(٢) سورة التوبة، الآية (٩٩).

(٣) سورة التوبة، الآية (١٠٣).

(٤) فتح الباري لابن حجر (١١/٩٤، ١٣٦ – ١٣٧)، وتصحيح الدعاء ص (١٨).

(٥) ينظر: بدائع الفوائد (٣/٢٦)، ومفتاح دار السعادة، لابن القيم ص (٤٣)، والفتاوى الكبرى، لابن تيمية (١/٢٠٣)، وتصحيح الدعاء ص (١٧ – ١٩).

(٦) القبس (٢/٤٢١).

ودخوله في أنواع التوحيد الثلاثة ظاهر وجلي: أما دخوله في باب الربوبية واعتقاد وحدانية الله بأفعاله، فحين يدعو المسلم الله بطلب الرزق – مثلاً – فهو يعتقد أن الله هو الرازق له وحده، ولا رازق سواه، كما قال ﷻ: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِۚ أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ وَبِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ هُمۡ يَكۡفُرُونَ ﴿٧٢﴾ وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـًٔا وَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ﴾[1]، والله أمر بطلب الرزق منه وحده، قال: ﴿ إِنَّمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنًا وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًاۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ لَكُمۡ رِزۡقًا فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ وَٱعۡبُدُوهُ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾[2].

وإذا دعا المسلم الله أن يشفيه فهو معتقد أن الشفاء بيد الله وحده، وكذا سائر الأمور الأخرى.

وأما دخوله في توحيد الألوهية، فقد تقدم أن الدعاء هو العبادة، وتقدم – أيضاً – بيان التلازم بين دعاء المسألة، ودعاء العبادة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة، وعلى هذا فقوله: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾[3]، يتناول نوعي الدعاء، وبكل منهما فسرت الآية، قيل: أعطيه إذا سألني، وقيل: أثيبه إذا عبدني، والقولان متلازمان[4].

ولاشك أن من أهم شروط الدعاء وإجابته: صدق توجه القلب لخالقه، وإنكساره، وتضرعه إليه. قال ابن رجب[5]: كان بعض الخائفين يجلس بالليل ساكناً مطرقاً برأسه،

---

(١) سورة النحل، الآيات (٧٢ – ٧٣).

(٢) سورة العنكبوت، الآية (١٧).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٨٦).

(٤) مجموع الفتاوى (١١/١٥). وينظر: بدائع الفوائد (٣/٣)، وتفسير ابن سعدي ص (٦٩).

(٥) هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد، الشيخ العلامة زين الدين أبو الفرج الشهير بابن رجب الحنبلي، ولد سنة (٧٣٦هـ)، وتوفي سنة (٧٩٥هـ). ينظر: الدرر الكامنة (٣٢١/٢)، والبدر الطالع (٣٢٨/١)، والشذرات (٦/ ٣٣٩)، ومعجم المؤلفين (٧٤/٢).

ويمد يديه كحال السائل. وهذا من أبلغ صفات الذل وإظهار المسكنة والافتقار، ومن افتقار القلب في الدعاء انكساره لله ﷻ واستشعاره شدة الفاقة والحاجة لديه، وعلى قدر الحرقة والفاقة تكون إجابة الدعاء. قال الأوزاعي[١]: كان يقال: أفضل الدعاء الإلحاح على الله، والتضرع إليه[٢].

وقد حذر الشرع من دعاء غير الله، قال ﷻ: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[٣].

وقال ﷻ: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾ قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُوا۟ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا ﴾[٤].

وقال: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[٥]. وقال: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴾[٦].

وقال: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾[٧].

والله أمر بدعائه، ونهى عن دعاء غيره والإشراك به في الدعاء، فمن دعا غير الله فهو مشرك سواء كان المدعو ملَكاً أو نبياً أو ولياً، وهو شرك أكبر مخرج عن الملة.

---

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، الإمام عالم الشام أبو عمرو الأوزاعي، ولد سنة (٨٨هـ)، وتوفي سنة (١٥٧هـ). ينظر: السير (٧/ ١٠٧)، وحلية الأولياء (٦/ ١٣٥)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٢٧)، والشذرات (٢٤١/١).

(٢) الخشوع في الصلاة ص (٧٢).

(٣) سورة يونس، الآيات (١٠٦ – ١٠٧).

(٤) سورة الجن، الآيات (١٨ – ٢٠).

(٥) سورة المؤمنون، الآية (١١٧).

(٦) سورة الأحقاف، الآية (٥).

(٧) سورة فاطر، الآية (١٤).

وأما دخول الدعاء في باب الأسماء والصفات، فالمجيب من أسماء الله الحسنى، قال ﷻ: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾[1].

وإجابة الدعاء من الصفات الفعلية الثابتة لله ﷻ بالكتاب والسنة، قال ﷻ: ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم ﴾[2].

وقال -صلى الله عليه وسلم-: "لا يزال يستجاب للعبد، ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم، ما لم يستعجل"، قيل: يا رسول الله، ما الاستعجال؟ قال: "يقول: قد دعوت، وقد دعوت فلم أر يستجيب لي، فيستحسر عند ذلك، ويدع الدعاء"[3].

ومن أبرز الأمور التي يدعو الإنسان بها أسماء الله وصفاته، وهذا الدعاء فرع عن أهمية العلم بأسماء الله وصفاته، فمعرفة الله والعلم به يدعو العبد إلى محبته وتعظيمه وإجلاله وخشيته وخوفه ورجائه وإخلاص العمل له. وحاجة العبد إلى هذا وتحصيله هي أعظم الحاجات وأفضلها وأجلها.

قال ابن القيم: وليست حاجة الأرواح قط إلى شيء أعظم منها إلى معرفة باريها وفاطرها، ومحبته، وذكره، والابتهاج به، وطلب الوسيلة إليه، والزلفى عنده، ولا سبيل إلى هذا إلا بمعرفة أوصافه وأسمائه، فكلما كان العبد بها أعلم كان بالله أعرف، وله أطلب، وإليه أقرب، وكلما كان لها أنكر كان بالله أجهل، وإليه أكره، ومنه أبعد[4].

وأسماء الله وصفاته تقتضي أنواعاً من العبودية: منها عبودية الدعاء، فإذا علم العبد بتفرد الرب -تعالى- بالضر والنفع والعطاء والمنع والخلق والرزق والإحياء والإماتة، فإن

---

(١) سورة هود، الآية (٦١). وقد أثبته كثير من الأئمة في سياق عدهم الأسماء الحسنى. ينظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، للدكتور محمد التميمي ص (١٦٥).

(٢) سورة آل عمران، الآية (١٩٥).

(٣) صحيح مسلم رقم (٢٧٣٥)، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، وقوله: يستحسر، مأخوذ من "حسر": إذا أعيا، وتعب. النهاية في غريب الحديث (٣٨٤/١).

(٤) مفتاح دار السعادة ص (٢٠٢).

ذلك يثمر له عبودية طلب الرزق من الله، وطلب الخير، ودفع الشر والفاقة منه – تعالى –، وهذا كله دعاء.

وإذا علم رحمته ومغفرته وإحسانه، أثمر طلب الرحمة والمغفرة والعفو ونحو ذلك.

"فالعبودية بجميع أنواعها راجعة إلى مقتضيات الأسماء والصفات؛ ولهذا فإنه يتأكد على كل عبد مسلم أن يعرف ربه، ويعرف أسماءه وصفاته معرفة صحيحة سليمة، وأن يعلم ما تضمنته، وآثارها، وموجبات العلم بها، فبهذا يعظم حظ العبد، ويكمل نصيبه من الخير"[1].

وقد جاء الأمر بدعاء الله بالأسماء الحسنى، قال ﷻ: ﴿ **وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ** ﴾[2]، وقال: ﴿ **قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا** ﴾[3]، ودعاء الله بأسمائه يتناول دعاء المسألة ودعاء التعبد. قال ابن القيم: وهو – سبحانه – يدعو عباده إلى أن يعرفوه بأسمائه وصفاته، ويثنوا عليه بها، ويأخذوا بحظهم من عبوديتها، وهو – سبحانه – يحب موجب أسمائه وصفاته، فهو عليم يحب كل عليم، وجواد يحب كل جواد، وتر يحب الوتر، جميل يحب الجمال، عفو يحب العفو وأهله، حيي يحب الحياء وأهله، بر يحب الأبرار، شكور يحب الشاكرين، صبور يحب الصابرين، حليم يحب أهل الحلم[4].

ومن أبرز الأدعية التي اشتملت على أنواع التوحيد كلها، دعاء سيد الاستغفار، قال شداد بن أوس –رضي الله عنه–: قال –صلى الله عليه وسلم–: "سيد الاستغفار أن يقول: اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت،

---

(١) من كلام الشيخ عبد الرزاق البدر في فقه الأدعية والأذكار ص (١٢٧).

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٨٠).

(٣) سورة الإسراء، الآية (١١٠).

(٤) مدارج السالكين (٤٢٠/١).

أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء لك بذنبي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت"[1].

وقد سُمي هذا الدعاء بسيد الاستغفار؛ لأنه قد فاق سائر صيغ الاستغفار في الفضيلة، وارتفع عليها، ووجه أفضلية هذا الدعاء على غيره من صيغ الاستغفار – كما قال السفاريني[2] – أنه بدأ فيه بالثناء على الله بعد بدايته بـ (اللهم) التي هي بمعنى: يا الله، التي معناها: أدعو الله. ثم خاطب الباري – جل وعلا – استشعاراً بشدة القرب، ثم اعترف بأنه مربوب مفعول للرب دون غيره، ثم اعترف بأنه لا إله غيره معبود بحق إلا هو – سبحانه – فأتى بما يُشعر بتوحيد الربوبية وتوحيد الألوهية. ثم اعترف بالعبودية الخالصة له سبحانه، وأنه مقيم على الوعد، ثابت على العهد؛ من الإيمان به وبكتابه، وبسائر أنبيائه ورسله. ثم استدرك على نفسه أنه مقيم على ذلك بحسب طَوْقِه واستطاعته؛ لأنه أعجز وأقل وأضعف من تأدية الربوبية حقها، والقيام على العهد والوعد من غير انحراف ما. ثم إنه استعاذ به – سبحانه – من شر كل ما صنع من التقصير في القيام بما يجب عليه من شكر الإنعام، ومن ارتكاب الآثام. ثم أقرّ واعترف بترادف نعمته عليه، وبما يصيب من الذنوب والمعاصي، ثم سأل – سبحانه – المغفرة من ذلك كله؛ معترفاً بأنه لا يغفر الذنوب سواه ﷻ.

ففي ضمن ذلك ما هو ثناء على الله ﷻ بجميل أوصافه وآلائه، من عدم معاجلته بالعقوبة، ومن إيصاله الرزق إليه، وحفظه من المصائب والبلايا، ومن شياطين الإنس والجن[3].

وقال ابن أبي جمرة[4]: جمع –صلى الله عليه وسلم– في هذا الحديث من بديع المعاني، وحسن الألفاظ ما يحق له أن يسمى سيد الاستغفار، ففيه الإقرار لله وحده

---

(١) صحيح البخاري رقم (٦٣٠٦، ٦٣٢٣).

(٢) هو محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان، الشيخ العلامة أبو العون السفاريني الحنبلي، ولد سنة (١١١٤هـ)، وتوفي سنة (١١٨٨هـ). ينظر: سلك الدرر للمرادي (٤/ ٣١)، ومختصر طبقات الحنابلة للشطي ص (١٢٧)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٦٥).

(٣) نتائج الأفكار في شرح حديث سيد الاستغفار ص (١٧٠–١٧١).

(٤) هو عبد الله بن أبي جمرة، العلامة الزاهد أبو محمد، محدث مقرئ، توفي سنة (٦٩٩هـ). ينظر: نيل الابتهاج للتنبكتي (١٤٠)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٣٤).

بالإلهية والعبودية، والاعتراف بأنه الخالق، والإقرار بالعهد الذي أخذه عليه، والرجاء بما وعده به، والاستعاذة من شر ما جنى العبد على نفسه، وإضافة النعماء إلى موجدها، وإضافة الذنب إلى نفسه، ورغبته في المغفرة، واعترافه بأنه لا يقدر أحد على ذلك إلا هو[1].

والدعاء يؤدي إلى زيادة الإيمان، فهو أكرم شيء على الله، وهو طريق إلى الصبر في سبيل الله، وصدق في اللجأ وتفويض الأمور إليه، والتوكل عليه، وبُعد عن العجز والكسل، وتنعّم بلذة المناجاة لله، فيزداد إيمان الداعي، ويقوى يقينه.

والدعاء فيه إحسان ظن بالله ﷻ، فالله يعطي العبد على قدر ظنه، فإن ظن أن ربه غني كريم جواد، وأيقن بأن الله – تعالى – لا يخيب من دعاه ورجاه مع التزامه بآداب الدعاء الأخرى؛ أعطاه الله – تعالى – كل ما سأل وزيادة. ومن ظنّ بالله – تعالى – غير ذلك فبئس ما ظن، يقول – تعالى – في الحديث القدسي: "أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا دعاني"[2].

قال القرطبي[3]: معناه ظنّ الإجابة عند الدعاء، وظنّ القبول عند التوبة، وظنّ المغفرة عند الاستغفار، وظن قبول الأعمال عند فعلها على شروطها تمسكاً بصادق وعده وجزيل فضله[4].

ومن أركان الإيمان: الإيمان بالقدر، فيجب على العبد أن يعتقد أن الله عالم بكل شيء، وأن الله كتب كل شيء في اللوح المحفوظ، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن الله خالق كل المخلوقات وأعمالها.

ومما ينبغي أن يُعلم أنه لا تعارض بين الدعاء والقضاء والقدر، فالذي قضى وقدر هو الذي أمر بالدعاء، والدعاء سبب من الأسباب، والمسبب هو الله ﷻ، وهناك بعض الأشياء

---

(١) نقله ابن حجر في الفتح (١٠٠/١١).

(٢) صحيح البخاري رقم (٧٥٠٥)، وصحيح مسلم رقم (٦٧٥)، عن أبي هريرة.

(٣) هو أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر، الشيخ العلامة أبو العباس القرطبي المالكي المشهور في بلاده بابن المزين، ولد سنة (٥٧٨هـ)، وتوفي سنة (٦٥٦هـ). ينظر: نفح الطيب (٢٥/٢)، وحسن المحاضرة للسيوطي (٦٠/١)، والشذرات (٢٧٣/٥)، ومعجم المؤلفين (٢١٤/١).

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٥/٧)، وينظر: الفتح (٣٨٦/١٣).

قدرت على أسباب، إذا وجدت أسبابها وجدت مسبباتها، والدعاء سبب من هذه الأسباب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: الدعاء في اقتضائه الإجابة كسائر الأعمال الصالحة في اقتضائها الإثابة، وكسائر الأسباب في اقتضائها المسببات، ومن قال: إن الدعاء علامة ودلالة محضة على حصول المطلوب المسؤول، وليس بسبب، أو هو عبادة محضة لا أثر له في حصول المطلوب وجوداً ولا عدماً، بل ما يحصل بالدعاء يحصل بدونه، فهما قولان ضعيفان؛ فإن الله علّق الإجابة به تعليق المسبب بالسبب، كقوله: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾[1]، وفي الصحيحين عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: "ما من مسلم يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه بها إحدى خصال ثلاث: إما أن يعجل له دعوته، وإما أن يدخر له من الخير مثلها، وإما أن يصرف عنه من الشر مثلها"، قالوا: يا رسول الله، إذاً نكثر! قال: "الله أكثر"[2]. فعلّق العطاء بالدعاء تعليق الوعد والجزاء بالعمل المأمور به.

والمقصود أن يعلم أن الدعاء والسؤال هو سبب لنيل المطلوب المسؤول، ليس وجوده كعدمه في ذلك، ولا هو علامة محضة، كما دل عليه الكتاب والسنة.

ثم قال الشيخ: وأما قول القائل: وإن كان الدعاء مما هو كائن، فما فائدة الأمر به ولابد من وقوعه؟ فيقال: الدعاء المأمور به لا يجب كوناً، بل إذا أمر الله العباد بالدعاء، فمنهم من يطيعه فيستجاب له دعاؤه، وينال طلبته، ويدل ذلك على أن المعلوم المقدور هو الدعاء والإجابة، ومنهم من يعصيه فلا يدعو، فلا يحصل ما علق بالدعاء، فيدل ذلك على أنه ليس في المعلوم المقدور الدعاء ولا الإجابة، فالدعاء الكائن هو الذي تقدم العلم بأنه كائن، والدعاء الذي لا يكون هو الذي تقدم العلم بأنه لا يكون.

---

(١) سورة غافر، الآية (٦٠).

(٢) الحديث ليس في الصحيحين، بل في المسند لأحمد (١٨/٣)، ومصنف ابن أبي شيبة (٢٠١/١٠)، والبزار (٣١٤٤) (زوائد)، والشعب للبيهقي (١١٣٠)، والدعاء للطبراني (٣٥، ٣٦، ٣٧)، عن أبي سعيد الخدري بإسناد حسن.

فإن قيل: فما فائدة الأمر فيما علم أنه يكون من الدعاء؟ قيل: الأمر هو سبب أيضاً في امتثال المأمور به، كسائر الأسباب، فالدعاء سبب يدفع البلاء، فإذا كان أقوى منه دفعه، وإن كان سبب البلاء أقوى لم يدفعه، لكن يخففه ويضعفه، ولهذا أمر عند الكسوف والآيات بالصلاة والدعاء والاستغفار والصدقة والعتق. والله أعلم[١].

ثانياً: تعريف الاستثناء لغة واصطلاحاً.

(أ): الاستثناء لغة.

الاستثناء: مصدر استثنى يستثني استثناء، مأخوذ من "ثني"، ولكلمة: ثنى في اللغة عدة معانٍ منها:

١- الصرف: تقول: ثنيته عن حاجته إذا صرفته، وجاء في الحديث: "من قال قبل أن ينصرف، ويثني رجله من صلاة المغرب والصبح..."[٢].

قال ابن الأثير[٣]: أراد: قبل أن يصرف رجله عن حالتها التي هي عليها في التشهد[٤].

فالمتكلم يصرف كلامه بالاستثناء عن وجهه الأول إلى وجه آخر، فإن كان الكلام إثباتاً جعله نفياً، وبالعكس[٥].

٢- العطف، تقول: ثنيت الحبل إذا عطفت بعضه على بعضه، والثني من الوادي والجبل: منعطفه[٦].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩٢/٨-١٩٦) بتصرف.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢٢٧/٤)، وبنحوه عبد الرزاق في مصنفه (٣١٩٢)، والترمذي (٣٤٧٤)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٢٧)، والدارقطني في العلل (٢٤٨/٦ - ٢٤٩)، عن عبد الرحمن بن غنم، وعند بعضهم عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي ذر، والإسناد كما قال محققو طبعة المسند لأحمد: حسن لغيره. (٥١٢/٢٩).

(٣) هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، الشيخ العلامة مجد الدين أبو السعادات الشهير بابن الأثير الجزري الموصلي، ولد سنة (٥٤٤هـ)، وتوفي سنة (٦٠٦هـ). ينظر: السير (٤٨٨/٢١)، ووفيات الأعيان (١٤١/٤)، وطبقات السبكي (١٥٣/٥)، والشذرات (٢٢/٥).

(٤) النهاية في غريب الحديث (٢٢٦/١).

(٥) ينظر: المستصفى للغزالي (١٧٠/١)، والأحكام للآمدي (٤٢٥/٢)، والعدة في أصول الفقه لأبي يعلى (٦٧٣/٢)، وشرح الكوكب المنير للفتوحي (٢٨١/٣).

(٦) ينظر: الصحاح (٢٢٩٤/٦).

وفي حديث الدعاء: "من قال عقيب الصلاة وهو ثانٍ رجله...."[1]، قال ابن الأثير: أي عاطف رجله في التشهد قبل أن ينهض[2]. فالمتكلم يعطف على المستثنى؛ ليخرجه من حكم المستثنى منه.

٣ – التكرير، ومنه سميت الفاتحة بالسبع المثاني؛ لأنها تعاد وتكرر في كل ركعة، أو لأنها نزلت مرتين، مرة بمكة، ومرة بالمدينة[3]. فالمتكلم يذكر المستثنى مرتين من حيث شمول المستثنى منه له أولاً، والنص عليه ثانياً.

والاسم من الاستثناء هو الثنيا والثنوى، كالفتيا والفتوى، وثنيا الجذور: قوائمه ورأسه؛ لأن بائع الجزور في الجاهلية كان يستثنيها من البيع. والثُّنْيانُ، بالضم: الذي بعد السيد، كالثِّنْي بالكسر، وكهدى وإلى، ج: ثِنْيَةِ، ومن لا رأي له ولا عقل، والفاسد من الرأي، وثِنْي من الليل بالكسر: ساعة أو وقت، والثنية: العقبة أو طريقها، أو الجبل، أو الطريقة فيه أو إليه، والشهداء الذين استثناهم الله من الصعقة، وبمعنى الاستثناء، ومن الأضراس: الأربع التي في مقدم الفم: ثنتان من فوق وثنتان من أسفل، والناقة الطاعنة في السادسة، والبعير: ثَنِيّ، والفرس الداخلة في الرابعة، والشاة في الثالثة، كالبقرة، والنخلة المستثناة من المساومة، والثُّنْيَا بالضم من الجزور: الرأس، والقوائم وكل ما استثنيته، كالثُّنْوَى والثُّنْيِة، والمُثَنَّاة، ومثنى: اسم، واثَّنى كافتعل،: تثنى، وأثْنى البعير، صار ثنياً، والثناء بالفتح والتثنية: وصف بمدح أو ذم[4].

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٧٠)، والنسائي في الكبرى (٩٩٥٥)، وابن حبان (٣٤١). قال الشيخ عبد القادر الأرنؤوط: وللحديث شواهد فهو بها حسن، وقد حسنه ابن حجر. تحقيق جامع الأصول لابن الأثير (٢٣٧/٤). وينظر: موسوعة الحافظ ابن حجر الحديثة لمجموعة باحثين (٧٤/٦ – ٧٥).

(٢) النهاية (٢٢٦/١).

(٣) ينظر: تفسير ابن الجوزي (٤١٣/٤)، وتفسير البغوي (٢٤٩/١)، وتفسير ابن كثير (١٥٣/١)، والبرهان للزركشي (١٩٤/١).

(٤) القاموس المحيط ص (١٦٣٦ – ١٦٣٧)، مادة: ثني. وينظر من كتب اللغة: الصحاح (٢٢٩٣/٦ – ٢٢٩٦)، ومجمل اللغة (١ – ١٦٣/٢)، وتهذيب اللغة (١٣٣/١٥)، والعين (٢٥٠/١)، والكليات للكفوي ص (٩١).

(ب): الاستثناء اصطلاحاً.

تعددت عبارات العلماء والأصوليين في تعريف الاستثناء، ومن هذه التعريفات نذكر الآتي:

قال القرافي[1]: إخراج بعض الجملة، أو ما يعرض لها من الأقوال والأزمنة والبقاع والمحال[2].

وقال الزركشي[3]: الحكم بإخراج الثاني من الحكم الأول بواسطة موضوعةٍ لذلك[4].

وقال الطوفي[5]: هو إخراج بعض الجملة بـ "إلا" أو ما قام مقامها[6].

ومن التعريفات الجيدة، تعريف الكفوي[7] قال: والاستثناء إيراد لفظ يقتضي رفع ما يوجب عموم اللفظ، أو رفع ما يوجبه اللفظ.

---

(١) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله، الشيخ العلامة شهاب الدين أبو العباس المشهور بالقرافي المالكي، ولد سنة (٦٢٦هـ)، وتوفي سنة (٦٨٤هـ). ينظر: الديباج (٦٢ – ٦٧)، وحسن المحاضرة (٢٧٣/١)، والوافي بالوفيات (٢٣٣/٦)، ومقدمة عمر القيام لتحقيق الفروق (٢٠/١).

(٢) الاستغناء في أحكام الاستثناء ص (٩٨).

(٣) هو محمد بن بهادر بن عبد الله، الشيخ العلامة بدر الدين الزركشي الشافعي، ولد سنة (٧٤٥هـ)، وتوفي سنة (٧٩٤هـ). ينظر: الدرر الكامنة (١٧/٤)، وحسن المحاضرة (٤٣٧/١)، والشذرات (٣٣٥/٦)، والأعلام للزركلي (٢٨٦/٦).

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه (٢٧٥/٣).

(٥) هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد، الشيخ العلامة نجم الدين، أبو الربيع الطوفي الحنبلي، ولد سنة (٦٥٧هـ)، وتوفي سنة (٧١٦هـ). ينظر: الدرر الكامنة (١٥٤/٢)، وبغية الوعاة للسيوطي ص (٢٦٢)، والشذرات (٣٩/٦)، ومعجم المؤلفين (٧٩١/١).

(٦) شرح مختصر الروضة (٥٨١/٢)، والصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية ص (٥٠٣)، وبنحوه= =تعريف ابن الحاجب كما في شرح العضد التفتازاني لمختصر ابن الحاجب (١٣٢/٢)، والبيضاوي كما في نهاية السول شرح منهاج الوصول (٩٣/٢) للإسنوي.

(٧) هو أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء العلامة اللغوي الحنفي، ولد سنة (١٠٢٨هـ)، وتوفي سنة (١٠٩٤هـ). ينظر: هدية العارفين للبغدادي (٢٢٩/١)، ومعجم المؤلفين (٤١٨/١)، ومقدمة عدنان درويش ومحمد المصري لتحقيق الكليات ص (٧).

فمـن الأول قولـه – تعـالى –: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[1].

ومن الثاني قول القائل: والله لأفعلن كذا إن شاء الله، وعبْده عتيقٌ، وامرأته طالق إن شاء الله تعالى. والمخرج بالاستثناء عينه، وباستثناء المشيئة خلاف المذكور[2].

فالاستثناء – إذا – هو التعليق بمشيئة الله، قال ﷻ: ﴿ وَلَا يَسْتَثْنُونَ ﴾[3]، أي لم يقولون: إن شاء الله[4]. ويكون الاستثناء بإلا أو إحدى أخواتها.

ومن الاستثناء: التعليق بالشرط، كما في قوله –صلى الله عليه وسلم– لضباعة بنت الزبير: "حجي واشترطي وقولي: اللهم محلي حيث حبستني، فإن لك على ربك ما استثنيتِ"[5].

ووجهه أنك إذا قلت: أكرم زيداً إن أكرمك، فهو كقولك: أكرم زيداً إلا ألا يكرمك، فهو بمعنى الاستثناء في الحقيقة.

* * *

---

(1) سورة الأنعام، الآية (١٤٥).

(2) الكليات ص (٩١).

(3) سورة القلم، الآية (١٨).

(4) إعلام الموقعين (٤/ ٧٣). وينظر: تفسير الطبري (٢٣/١٧١)، وتفسير ابن الجوزي (٨/ ٢٣٥)، وتفسير البغوي (٨/ ١٩٥).

(5) صحيح البخاري (٥٠٨٩)، وصحيح مسلم (١٢٠٧)، عن عائشة –رضي الله عنها–، وبزيادة: "فإن لك على ربك= =ما استثنيت"، عند النسائي في السنن (٢٧٦٦)، وفي الكبرى (٣٧٤٩)، والدارمي (٨١١)، بإسناد حسن كما في إرواء الغليل للألباني (٤/ ١٨٧).

المبحث الأول

المراد بالاستثناء في الدعاء، وبيان صلته بالتوحيد

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المراد بالاستثناء في الدعاء.
- المطلب الثاني: صلة الاستثناء في الدعاء بالتوحيد.

المبحث الأول: المراد بالاستثناء في الدعاء وبيان صلته بالتوحيد

المطلب الأول: المراد بالاستثناء في الدعاء:

هو تعليق دعاء المسلم الله ﷻ بمشيئته – تعالى – أو بالشرط، أو بإلا أو ما بمعناها.

والتعليق منه ما هو جائز، ومنه ما هو محرم، ومنه ما هو محتمل. وسيأتي إيراد الأدلة والأمثلة، على هذه الأنواع تفصلاً في المبحث الخاص بأنواع الاستثناء في الدعاء.

المطلب الثاني: صلة هذه المسألة بالتوحيد:

لاشك أن حقيقة التوحيد أن يوحد العبد ربه بتمام الذل والخضوع والمحبة؛ "فإن حاجة العباد إلى ربهم في عبادتهم إياه، وتأليههم له كحاجتهم إليه في خلقه لهم ورزقه إياهم، ومعاناة أبدانهم، وستر عوراتهم، وتأمين روعاتهم، بل حاجتهم إلى تأليهه ومحبته وعبوديته أعظم؛ فإن ذلك هو الغاية المقصودة لهم. ولا صلاح لهم، ولا نعيم، ولا فلاح، ولا لذة، ولا سعادة، بدون ذلك بحال، ولهذا كانت: "لا إله إلا الله"، أحسن الحسنات، وكان توحيد الإلهية رأس الأمر"[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن الإله هو المحبوب المعبود الذي تألهه القلوب بحبها، وتخضع له، وتذل له، وتخافه، وترجوه، وتنيب إليه في شدائدها، وتدعوه في مهماتها، وتتوكل عليه في مصالحها، وتلجأ إليه، وتطمئن بذكره، وتسكن إلى حبه، وليس ذلك إلا لله وحده؛ ولهذا كانت: "لا إله إلا الله" أصدق الكلام، وكان أهلها أهل الله وحزبه، والمنكرون لها أعداؤه وأهل غضبه ونقمته، فإذا صحّت صح بها كل مسألة وحال، وإذا لم يصححها العبد فالفساد لازم له في علومه وأعماله[2].

---

(١) من إغاثة اللهفان لابن القيم (٢٥/١).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠٢/١٣).

وقال ابن رجب: الإله هو الذي يطاع فلا يعصى، هيبةً له وإجلالاً ومحبة، وخوفاً ورجاءً وتوكلاً وسؤالاً منه ودعاءً له، ولا يصلح ذلك كله إلا لله ﷻ.

فمن أشرك مخلوقاً في شيء من هذه الأمور التي هي من خصائص الإلهية كان ذلك قدحاً في إخلاصه في قول: لا إله إلا الله، وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب ما فيه من ذلك[1].

فيجب على العبد أن يتضرع إلى الله ﷻ، ويتذلل إليه بإظهار فقره التام إليه، وأن الله – جل وعلا – هو الغني عما سواه.

وفي قول القائل: اللهم اغفر لي إن شئت، ما يُفهم منه أنه مستغنٍ عن أن يغفر له، كما يأتي العزيز أو المتكبر من الناس، فيقول لآخر لا يريد أن يتذلل له: افعل هذا إن شئت، يعني: إن فعلت ذلك فحسن، وإن لم تفعل فلست بمُلِحٍ عليك، ولست بذي إكرام، فهذا القول منافٍ لحاجة الذي قالها إلى الآخر؛ ولهذا كان فيه عدم تحقيق للتوحيد، ومنافاة لما يجب على العبد في جناب ربوبية الله ﷻ؛ من أن يظهر فاقته وحاجته لربه، وأنه لا غنى به عن مغفرة الله، وعن غنى الله وعن عفوه وكرمه وإفضاله ونعمه طرفة عين، فقول القائل: اللهم اغفر لي إن شئت؛ كأنه يقول: لست محتاجاً، إن شئت فاغفر، وإن لم تشأ فلست بمحتاج، وهذا فعل أهل التكبر وأهل الإعراض عن الله ﷻ، ولهذا حرم هذا اللفظ.

ففيه فتور الرغبة وقلة التهمّم بالمطلوب – كما قاله العلامة القرطبي –رحمه الله[2]. وهذا مضاد للتوحيد، وقال أيضاً: ومن كان هذا حاله لم يتحقق من حاله الافتقار والاضطرار الذي هو روح عبادة الدعاء[3].

وقد عقد العلامة الشيخ محمد بن عبد الوهاب– رحمه الله–[4] باباً في كتابه: "التوحيد"، وعنونه بقوله: باب قول: اللهم اغفر لي إن شئت.

---

(١) كلمة الإخلاص ص (٢٣).

(٢) المفهم (٧/ ٢٩).

(٣) المصدر السابق (٧/ ٢٩).

(٤) هو محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن أحمد بن راشد، الشيخ العلامة المجدد، ولد سنة (١١١٥هـ)، ودعا إلى عقيدة السلف وتصحيح التوحيد، وآزره ونصره آل سعود، ومكن الله لهذه الدعوة، وانتشرت

ومناسبة هذا الباب – كما تقدم – لكتاب التوحيد: أن قول القائل: اللهم اغفر لي إن شئت. فيه إشعار باستكبار العبد أو استغنائه عن رحمة الله ومغفرته ومسألته، ومثل هذا قدح في التوحيد.

كما أن فيه ما أرشد إليه المصطفى –صلى الله عليه وسلم– من إيهام أن الله له مُكره – تعالى الله عن ذلك – وهو أخطر وأعظم – كما سيأتي الحديث فيه تفصيلاً –.

ومناسبة هذا الباب للذي قبله أن في الباب الذي قبله وفي هذا الباب، وفي بضعة أبواب بعده، أن المؤلف – يذكر ما يتعلق بتحقيق التوحيد في اللفظ، يعني ما يحصل به كمال توحيد الله ﷻ في اللفظ، فإن قول القائل: اللهم اغفر لي إن شئت، فيه نقص في التوحيد اللفظي الذي قد يشير، ويدل على نقص في التوحيد القلبي.

وفي الإتيان بهذا الباب ضمن سياق الأبواب المتعلقة بأسماء الله وصفاته؛ لما يتضمنه ذلك من تنقّص لكمال سلطان الله، وكمال جوده وفضله.

وقد نبه العلامة ابن عثيمين –رحمه الله– على سبب مجيئه هنا، فقال: قول: اللهم اغفر لي إن شئت، يشعر باستغناء العبد عن ربه.... وهذا نقص في توحيد الإنسان، سواء من جهة الألوهية أو الربوبية أو الأسماء والصفات، ولهذا ذكره المصنف في الباب الذي يتعلق بالأسماء والصفات[1].

وقد جاء بعد هذا الباب: باب لا يقول: عبدي وأمتي. قال الشيخ الفاضل صالح الفوزان – حفظه الله –: هذا الباب عقده المصنف –رحمه الله– كالباب الذي قبله، من أجل احترام أسماء الله وصفاته، ومن أجل سد الطرق التي تفضي إلى الشرك وحماية جانب التوحيد، وذلك بتجنب الألفاظ الموهمة التي قد يُفهم منها شيء من الشرك، ولو كان المتكلم بها لا يقصد المعنى، ولكنه يتجنب ذلك من أجل سد الباب من أصله[2].

=بفضل الله في كثير من بلاد المسلمين، توفي سنة (١٢٠٦هـ). ينظر: المسك الأذفر للألوسي ص (١١١– ١٢١)، ومختصر طبقات الحنابلة ص (١٣٧)، والأعلام للزركلي (٧/ ١٣٧)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٤٧٢).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ٩١٩). وينظر: إعانة المستفيد، للشيخ صالح الفوزان (٢/ ٢١٨).

(٢) إعانة المستفيد (٢/ ٢٢٠). وينظر: منهج الشيخ محمد بن عبد الوهاب في ترتيب أبواب كتاب التوحيد، للأخ د. إبراهيم الحماد ص (٣٧ – ٣٨).

المبحث الثاني

أنواع الاستثناء في الدعاء

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الاستثناء الجائز.
- المطلب الثاني: الاستثناء المنهي عنه.
- المطلب الثالث: استثناء محل نظر.

المبحث الثاني: أنواع الاستثناء في الدعاء

مما ينبغي معرفته: التفريق بين سؤال العبد الله ﷻ الأمور الدينية؛ كالرحمة والمغفرة، والأمور الدنيوية المعينة على الدين؛ كسؤال العافية والرزق وتوابع ذلك، مما لابد فيه من الجزم بالدعاء، ولا ينبغي تعليقه على المشيئة، وبين سؤال بعض المطالب المعينة التي لا يتحقق مصلحتها ومنفعتها، ولا يُجزم أن حصولها خير للعبد، فالعبد يسأل ربه، ويُعلّق على اختيار ربه له أصلح الأمرين، كبعض الأدعية الآتية في الاستثناء الجائز في الدعاء.

فافهم هذا الفرق اللطيف البديع بين طلب الأمور النافعة المعلوم نفعها وعدم ضررها، وأن الداعي يجزم بطلبها ولا يعلقها، وطلب الأمور التي لا يدري العبد عن عواقبها، ولا رجحان نفعها على ضررها، فالداعي يعلقها على اختيار ربه الذي أحاط بكل شيء علماً وقدرة ورحمة ولطفاً[1].

قال العلامة ابن رجب –رحمه الله–: اعلم أن الحاجات التي يطلبها العبد من الله ﷻ نوعان: **أحدها:** ما علم أنه خير محض، كسؤاله خشيته من الله وطاعته وتقواه، وسؤال الجنة، والاستعاذة من النار، فهذا يطلب من الله بغير تردد ولا تعليق بالعلم بالمصلحة؛ لأنه خير محض، ومصلحة خالصة، فلا وجه لتعليقه بشرط، وهو معلوم الحصول، وكذلك لا يعلق بمشيئة الله ﷻ؛ لأن الله يفعل ما يشاء لا مكره له، فلا فائدة من تعليقه بمشيئة، ولكن ليعزم المسألة؛ فإن الله لا مستكره له.

---

(١) ينظر: القول السديد في مقاصد التوحيد للعلامة ابن سعدي ص (١١٤)، بتصرف.

الثاني: ما لا يعلم: هل هو للعبد خير أم لا؟ كالموت والحياة، والغنى والفقر، والولد، والأهل، وكسائر حوائج الدنيا التي تجهل عواقبها، فهذه لا ينبغي أن يسأل الله منها إلا ما يعلم فيه الخير للعبد، فإن العبد جاهل بعواقب الأمور، وهو مع هذا عاجز عن تحصيل مصالحه ودفع مضاره، فيتعين عليه أن يسأل حوائجه ممن هو عالم قادر، ولهذا شرعت الاستخارة في الأمور الدنيوية كلها، وشرع أن يقول الداعي في الاستخارة: اللهم أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، ثم يقول: اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر – ويسميه باسمه – خيرٌ لي في ديني ودنياي..... وكذلك في الدعاء بسؤال الله بعلمه الغيب وقدرته على الخلق ما يعلم له في الخير من موت أو حياة[١].

وبعد استقراء النصوص الواردة في المسألة، وسبر أقوال أهل العلم، يترجح لدي أن الاستثناء في الدعاء ثلاثة أنواع:

الأول: استثناء جائز، وهو أن يعلق العبد سؤاله لله ﷻ على أمر لا يعلمه، أولا يتحقق له مصلحته ونفعه، أو يعلق دعاءه للميت المجهول الحال له.

الثاني: استثناء منهي عنه، وهو أن يعلق العبد سؤاله لله في المطالب التي يعلم أنها خير محض له على مشيئة الله أو إرادته.

الثالث: محل نظر واشتباه، وهو أن يعلق العبد الدعاء لأحد من المسلمين بالمشيئة تبركاً.

المطلب الأول: الاستثناء الجائز في الدعاء.

سبق الحديث عن تعريف الاستثناء الجائز هنا، وأنه تعليق العبد الدعاء لنفسه على أمر يجهله، أو لا يجزم بمصلحته له وعاقبته، أو لا يعرف رجحان نفعه على ضرره، فيعلق الدعاء على اختيار ربه الذي أحاط بكل شيء علماً وقدرة ورحمة ولطفاً.

ومن الأدلة على هذا النوع:

١– حديث الاستخارة، فعن جابر بن عبد الله –رضي الله عنه– قال: كان النبي –صلى الله عليه وسلم– يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها، كالسورة من القرآن: "إذا همّ أحدكم بالأمر، فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم يقول: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم

---

(١) مجموع رسائل ابن رجب (١٥٣/١ – ١٥٤)، وسيأتي ذكر الأحاديث الواردة في ذلك.

ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري – أو قال: في عاجل أمري وآجله – فاقدره لي، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري – أو قال: في عاجل أمري أو آجله – فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم رضّني به، ويسمى حاجته"[1].

والاستخارة: طلب الاختيار، أي طلب صرف الهمة لما هو المختار عند الله، وتكون بالصلاة أو الدعاء الوارد في الحديث[2].

والحكمة في مشروعيتها: التسليم لأمر الله، والخروج من الحول والطول، والالتجاء إليه – سبحانه –؛ للجمع بين خيري الدنيا والآخرة. ويحتاج في هذا إلى قرع باب الملك، ولا شيء أنجع لذلك من الصلاة والدعاء؛ لما فيها من تعظيم الله والثناء عليه، والافتقار إليه قالاً وحالاً.

وقد اتفق الفقهاء على أن الاستخارة تكون في الأمور التي لا يدري العبد وجه الصواب فيها، أما ما هو معروف خيره أو شره، كالعبادات وصنائع المعروف، والمعاصي والمنكرات؛ فلا يستخار فيها، وعلى هذا فالاستخارة لا محل لها في الواجب والحرام والمكروه، وإنما تكون في المندوبات والمباحات. والاستخارة في المندوب لا تكون في أصله؛ لأنه مطلوب، وإنما تكون عند التعارض، أي: إذا تعارض أمران، أيهما يبدأ به، أو يقتصر عليه[3].

والمقصود أن المستخير يعلق طلبه وسؤاله الله بما يختاره الله ﷻ له، فهو دعاء مقترن بأسباب وحوادث، كما قاله ابن الإمام[4] –رحمه الله–[5]. "فالعبد يعلق طلب الإجابة بالشرط لحاجته إلى ذلك؛ لخفاء المصلحة عليه"[6].

---

(١) صحيح البخاري، رقم (٦٣٨٢، ١١٦٢).

(٢) ينظر: حاشية العدوي على الخرشي (٣٦/١).

(٣) ينظر: حاشية العدوي على الخرشي (٣٦/١)، وكشاف القناع للبهوتي (٤٠٨/١)، وحاشية الطحاوي على مراقي الفلاح (٢١٧)، وفتح الباري (١٨٤/١١).

(٤) هو محمد بن محمد بن علي بن همام بن راجي الله، الشيخ العلامة تقي الدين أبو الفتح العسقلاني الأصل المصري الشافعي، المعروف بابن الإمام، ولد سنة (٦٧٧هـ)، وورث الإمامة في الجامع الصالحي عن أبيه وجده، ولذا سمي بابن الإمام، توفي سنة (٧٤٥هـ). ينظر: السير (٣٦١/٢٢)، وغاية النهاية لابن الجزري (٢٤٥/٢)، والدرر الكامنة (٣٢٣/٤)، والشذرات (١٤٤/٦).

(٥) سلاح المؤمن في الدعاء والذكر ص (٤٣٩) (٨١٢/١).

(٦) من إعلام الموقعين (٣٩٨/٣ – ٣٩٩).

والأصل فيه أنه دعاء العبد الله ﷻ لحاجته هو، لا لحاجة غيره، فهو لا يدخل في القسم الثالث الآتي، وهو الدعاء المعلق للغير تبركاً.

وقد رأى بعض المالكية والشافعية صحة الاستخارة للغير[1]، وجعله بعض المالكية محل نظر، قالوا – أي بعض المالكية –: هل ورد أن الإنسان يستخير لغيره؟ لم نقف في ذلك على شيء، ورأينا بعض المشايخ يفعله، ولم يتعرض لهذه المسألة الحنابلة أو الأحناف[2].

تنبيه مهم:

استشكل العلامة الكرماني[3] الإتيان بصيغة الشك هنا – يعني في لفظ: "اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر...."، ولا يجوز الشك في كون الله عالماً، وأجاب بأن الشك في أن العلم متعلق بالخير أو بالشر، لا في أصل العلم[4].

وقال الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله–: إني لم أعلق هذا بالمشيئة، ما قلت: فاقدره لي إن شئت، لكن لا أعلم أن هذا خير لي أو شر لي والله يعلم، فأقول: إن كنت تعلم أن هذا خير لي فاقدره، فالتعليق فيه لأمر مجهول عندي، لا أعلم هل هو خير لي أو لا؟[5].

وكيف يكون في دعاء الاستخارة ما يوهم الشك في علم الله ﷻ، والحديث فيه تأكيد لعلم الله ﷻ، وإحاطته بكل شيء علماً؟ ومن ذلك: البدء بقوله: اللهم إني أستخيرك بعلمك، قال الحافظ ابن حجر: الباء للتعليل، أي: لأنك أعلم[6]. ثم في قوله: وتعلم ولا أعلم، إشارة – كما قال الحافظ – إلى أن العلم لله وحده[7].

---

(١) ينظر: حاشية العدوي على الخرشي (٣٨/١)، وشرح مختصر خليل للخرشي (١٦٩/١)، وحاشية الجمل (٦٥٠/٢ –٦٥١).

(٢) ينظر: الموسوعة الفقهية (٢٤٦/٣).

(٣) هو محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، الشيخ العلامة شمس الدين الكرماني البغدادي، ولد سنة (٧١٧هـ)، وتوفي سنة (٧٨٦هـ). ينظر: الدرر الكامنة (٣١٠/٤)، والبدر الطالع (٢٩٢/٢)، وبغية الوعاة (١٢٠)، ومعجم المؤلفين (٧٨٤/٣).

(٤) الكواكب الدراري (١٦٩/٢٢)، ونقله ابن حجر في الفتح (١٨٦/١١)، والعيني في عمدة القاري (١١/٢٣).

(٥) القول المفيد (١١٥/٣).

(٦) فتح الباري (١٨٦/١١).

(٧) المصدر السابق (١٨٦/١١).

فالعلم التام الشامل لله – تعالى – وليس للعبد إلا ما علّمه الله ﷻ، ثم قال: وأنت علام الغيوب، وهذا فيه شمول علم الله ﷻ وإحاطته لكل المعلومات.

فمعنى الحديث: إن كان في علمك كذا من الخير فاقدره لي، وإن كان في علمك كذا من الشر في هذا الأمر فاصرفه عني، فالجهل حاصل منا نحن، فلا نعلم ماذا في علم الله ﷻ؟ وهل الخير في الفعل أو الترك؟ فيفوّض المرء إلى علام الغيوب ﷻ، ويسأله أن يختار ما فيه الخير ويُقدّره له.

وقال العلامة الطيبي[1]: معناه: اللهم إنك تعلم. فأوقع الكلام موقع الشك على معنى التفويض إليه، والرضا بعلمه فيه، وهذا النوع يسميه أهل البلاغة: تجاهل العارف ومزج الشك باليقين[2].

٢ – قال –صلى الله عليه وسلم–: "لا يتمنّين أحدكم الموت لضر نزل به، فإن كان لابد متمنياً للموت فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي"[3].

قال الحافظ ابن حجر: عبّر في الحياة بقوله: "ما كانت" لأنها حاصلة، فحسن أن يأتي بالصيغة المقتضية للاتصاف بالحياة، ولما كانت الوفاة لم تقع بعد حسن أن يأتي بصيغة الشرط[4].

ولاشك أن من أعظم "آداب الدعاء الجزم والعزم، وما يطلبه العبد من الله؛ فلا ينبغي تعليقه، فإن قلت: ورد التقييد في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "اللهم أحييني ما كانت الحياة......"، قلت: إنما قيدّ هناك طلب الحياة بكونها خيراً له، وطلب الوفاة بكونها خيراً

---

(١) هو الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، العلامة الكبير صاحب شرح المشكاة، توفي وهو ينتظر الإقامة للصلاة سنة (٧٤٣هـ). ينظر: الدرر الكامنة (١٥٦/٢)، وبغية الوعاة (٥٢٢/١)، والبدر الطالع (٢٢٩/١)، والشذرات (١٣٧/٦).

(٢) ينظر: تحفة الأحوذي (٤٨٣/٢)، ومرقاة المفاتيح للقاري (٤٦٦/٤).

(٣) متفق عليه من حديث أنس، فأخرجه البخاري (٥٦٧١،٦٣٥١)، ومسلم (٢٦٨٠)، قال الحافظ: فهذا يدل على أن النهي عن تمني الموت مقيد بما إذا لم يكن على هذه الصيغة؛ لأن في التمني نوع اعتراض ومراغمة للقدر المحتوم، وفي هذه الصورة المأمور بها نوع تفويض وتسليم للقضاء. فتح الباري (١٢/١٠).

(٤) فتح الباري (١٢/١٠).

له، فإنه قد يقدر له الحياة مع كون الخيرة في قرب وفاته، لما يكون في تلك الحياة من الفتن، وقد يقدر له الوفاة مع كون الخيرة له في طلب الحياة؛ لما فيها من اكتساب الخيرات، وهذا مثل الاستخارة في الأمور المشتبهة، وقد ورد بها الحديث الصحيح، أما مشيئة الله؛ فلا تقع ذرة في الوجود إلا بها، فلا معنى لتعليق الطلب بها، والله أعلم"[1].

قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-: إني لم أعلق هذا بالمشيئة، لم أقل: اللهم أحييني إن شئت، لكن لا أعلم أن حياتي فيها خير لي أم شر، فالتعليق فيها لأمر مجهول عندي لا أعلم: هل هو خير لي أو لا؟ فالإنسان لا يعلم: هل طول حياته خير أو شر؟، ولهذا كره أهل العلم أن تقول للشخص: أطال الله بقاءك؛ لأن طول البقاء لا يُعلم، فقد يكون خيراً وقد يكون شراً، ولكن يقال: أطال الله بقاءك على طاعته، وما أشبه ذلك، حتى يكون الدعاء خيراً بكل حال[2].

٣ - ومن الأدلة: بعض الأدعية المأثورة عن المصطفى -صلى الله عليه وسلم- وبعض الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - وفيها تعليق على سابق علم الله وتقديره، أو تعليق على بعض شروط قبول الأعمال؛ كالإخلاص.

ومنها ما في الصحيحين عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "إذا أوى أحدكم إلى فراشه... ثم يقول: باسمك وضعت جنبي، وبك أرفعه، إن أمسكت نفسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين"[3].

ومنها حديث اشتراط النبي -صلى الله عليه وسلم- على ربه، ففي الصحيح عن عائشة -رضي الله عنها - قالت: دخل على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- رجلان، فكلماه بشيء لا أدري ما هو؟ فأغضباه، فلعنهما وسبّهما، فلما خرجا قلت: يا رسول الله، من أصاب من الخير شيئاً ما أصابه هذان، قال: "وما ذاك؟"، قالت: قلت: لعنتهما وسببتهما.

---

(١) من طرح التثريب للعراقي (٣/٤٥٠).

(٢) القول المفيد (٣/١١٦).

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة، فأخرجه البخاري رقم (٦٣٢٠، ٧٣٩٣)، ومسلم رقم (٢٧١٤)، ونحوه عن ابن عمر عند مسلم رقم (٢٧١٢).

قال: "أو ما علمت ما شارطت عليه ربي؟ قلت: اللهم إنما أنا بشر، فأي المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة وأجراً"[1].

وجاء الحديث عن أبي هريرة –رضي الله عنه– بلفظ: "اللهم إنما أنا بشر، فأيما رجل من المسلمين سببته أو لعنته أو جلدته، فاجعلها له زكاة ورحمة"[2].

قال ابن القيم: هذا تعليق للمدعو به بشرط الاستحقاق[3].

ومن الأدلة ما تقدم من قول النبي –صلى الله عليه وسلم– لضباعة بنت الزبير: "حجي، واشترطي، وقولي: اللهم محلي حيث حبستني، فإن لك على ربك ما استثنيت"، "فهذا شرط مع الله في العبادة، وقد شرعه على لسان رسوله –صلى الله عليه وسلم– لحاجة الأمة إليه"[4].

ومما جاء عن بعض الصحابة في ذلك، ما في الصحيحين عن ابن عمر –رضي الله عنه– قال: إن رجالاً من أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كانوا يرون الرؤيا على عهد رسول الله، فيقصونها على رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فيقول فيها ما شاء الله، وأنا غلام حدث السن، وبيتي المسجد قبل أن أنكح، فقلت في نفسي: لو كان

---

(١) صحيح مسلم رقم (٢٦٠٠).

(٢) صحيح مسلم رقم (٢٦٠١)، ونحو الحديث في البخاري رقم (٦٣٦١)، عنه –رضي الله عنه–.

(٣) إعلام الموقعين (٣/٣٩٩).

تنبيه: إن قيل: كيف يدعو النبي –صلى الله عليه وسلم– بدعوة على من ليس لها بأهل؟ وهذا مما لا يليق به –صلى الله عليه وسلم–.

قيل: المراد بقوله: ليس لها بأهل عندك في باطن أمره، لا على ما يظهر إليه –صلى الله عليه وسلم– مما يقتضيه حاله حين دعائه عليه، فكأنه –صلى الله عليه وسلم– يقول: من كان باطن أمره عندك أنه ممن يرضى عنه، فاجعل دعوتي عليه الذي اقتضاها ما ظهر إلي من مقتضى حاله حينئذ، طهوراً وزكاة، وهذا معنى صحيح لا إحالة فيه، وهو –صلى الله عليه وسلم– متعبد بالظواهر، وحساب الناس في البواطن على الله ﷻ.

ينظر: إكمال المعلم لعياض (٨/٧٠–٧١)، وفي التوجيه أقوال أخرى ذكرها بعض أهل العلم، ينظر: الفتح (١١/١٧٢)، وعمدة القاري (٢٢/٣١٠)، وعون الباري (١٠/٢٦٠–٢٦١).

(٤) من إعلام الموقعين (٣/٣٩٨).

فيك خير لرأيت مثل ما يرى هؤلاء، فلما اضطجعت ليلة، قلت: اللهم إن كنت تعلم فيّ خيراً فأرني رؤيا..."[1]، والشاهد أن ابن عمر علّق الدعاء بعلم الله فيه الخير.

وكان علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- يقول: "اللهم إن كان أجلي قد حضر فأرحني، وإن كان متأخراً فارفعني، وإن كان بلاءً فصبرني"[2].

ومن الأدلة على تعليق الدعاء ببعض الأعمال القلبية، كالخشية من الله ﷻ، قصة الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة، وفيه قولهم: اللهم إن كنت تعلم أننا فعلنا ذلك من خشيتك ففرّج عنا. ففرّج الله عنهم وخرجوا[3].

قال الحافظ: في قول: "اللهم إن كنت تعلم" إشكال؛ لأن المؤمن يعلم قطعاً أن الله يعلم ذلك، وأجيب بأنه تردد في عمله ذلك: هل له اعتبار عند الله أم لا؟ وكأنه قال: إن كان عملي ذلك مقبولاً فأجب دعائي[4].

ومن الاستثناء الجائز: ما ورد في دعاء الملاعنة بين الرجل وزوجته، قال ﷻ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٦ وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٧ وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ أَن تَشۡهَدَ أَرۡبَعَ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٨ وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾[5]، والملاعنة أو اللعان مشتق من اللعن؛ لأن كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة إن كان كاذباً[6]، وعرّفه بعض الفقهاء بأنه شهادات مؤكدات بأيمان من

---

(1) صحيح البخاري (٧٠٢٨)، ونحوه في مسلم بدون لفظ الدعاء رقم (٢٤٧٩).

(2) أخرجه أحمد في المسند (١/٨٣، ١٠٧)، والفضائل (١١٩٢)، والترمذي (٣٥٦٤)، والحاكم (٢/٦٢٠ -٦٢١)، وصححه ووافقه الذهبي، والإسناد كما قال شعيب الأرنؤوط: رجاله ثقات رجال الشيخين= =غير عبد الله بن سلمة، وحديثه حسن. فالإسناد حسن. ينظر: تحقيق المسند (٢/٦٩)، وتحقيق الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان (١٥/٣٨٩).

(3) متفق عليه من حديث ابن عمر، فأخرجه البخاري رقم (٣٤٦٥)، ومسلم رقم (٢٧٤٣).

(4) فتح الباري (٦/٥٠٧).

(5) سورة النور، الآيات (٦ - ٩).

(6) ينظر: المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف (٢٣/٣٦٩)، والمغني لابن قدامة (١١/١٢٠)، والواضح شرح مختصر الخرقي لابن الضرير (٤/١١٧).

الجانبين، مقرونة بلعن وغضب، قائمة مقام حد قذف أو تعزير في جانبه، وحبس في جانبها[1].

والمقصود أن في اللعان دعاءً معلقاً بالشرط؛ إذ فيه يدعو الرجل على نفسه في المرة الخامسة باللعنة إن كان من الكاذبين، فهو هنا علق الدعاء على نفسه بشرط كونه من الكاذبين، وأيضاً المرأة تدعو على نفسها بغضب الله إن كان زوجها صادقاً وهي كاذبة، فهي – أيضاً – علقت الدعاء على شرط، ومعلوم أن اللعن هنا دعاء[2].

ومن الاستثناء المشروع في الدعاء تعليق الدعاء للميت، فعن أبي هريرة –رضي الله عنه– عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه كان إذا صلى على جنازة يقول: "اللهم عبدك وابن عبدك كان يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبدك ورسولك، وأنت أعلم به مني، إن كان محسناً فزد في إحسانه، وإن كان مسيئاً فاغفر له، ولا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده"[3].

---

(١) ينظر: منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات للفتوحي مع حاشية النجدي (٤/ ٣٦٩)، ومعونة أولي النهى للفتوحي (٧/ ٧٣٧).

(٢) من معاني اللعن في اللغة الدعاء. ينظر: الصحاح (٦/ ٢١٨٦)، وتهذيب اللغة (٢/ ٣٩٦)، والعين (٣/ ١٦٤٢). وفي الشرع قال ابن الأثير: أصل اللعن: الطرد والإبعاد من الله، ومن الخلق: السب والدعاء. النهاية (٤/ ٢٢٠). وقال ابن حجر: اللعن الدعاء بالإبعاد من رحمة الله تعالى. فتح الباري (١٠/ ٥٧١). وله معانٍ أخرى، قال د. سليمان الغصن – وفقه الله –: والذي يتحصل من معاني اللعن وإطلاقاته أربعة:
١ – اللعن على سبيل الإخبار بالطرد والإبعاد عن رحمة الله، كقولك: إن الله لعن الكافرين، أو الكفار ملعونون.
٢ – اللعن على سبيل الدعاء بالطرد والإبعاد عن رحمة الله، وهذا يأتي بعدة صيغ، مثل: لعن الله فلاناً، أو فلان عليه لعنة الله، أو اللهم العن فلاناً، ونحو ذلك.
٣ – اللعن على سبيل الدعاء لا على إرادة معنى الطرد والإبعاد عن رحمة الله، بل لمطلق السب والشتم، كقول القائل: فلان عليه لعنة الله، أو لعنة الله على فلان، ونحو ذلك مما يقصد به قائله مجرد السب والدعاء على الشخص دون استحضار المعنى الخاص للعن.
٤ – التعبير باللعن عن السب والشتم والدعاء على الشخص المعين أو الطائفة المعينة بغير لفظ اللعن، مثل قولك: فلان قاتله الله، أو: أخزاه الله، أو: أهلكه الله، أو: اللهم انتقم من فلان، أو: اللهم عليك بالطائفة الفلانية، أو: فلان السفيه الحقير، ونحو ذلك من أنواع السب والشتم والدعاء، فهذا يعبر عنه بأنه نوع من اللعن. ينظر: أحكام لعن الكافرين وعصاة المسلمين، دراسة عقدية ص (٩).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٠٧٣)، بإسناد صحيح على شرط مسلم، وهو في مصنف عبد الرزاق (٦٤٢٥)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٢٩٥)، ومستدرك الحاكم (١/ ٥١١)، وصححه ووافقه الذهبي، ومعجم الطبراني الكبير (٢٢/ ٢٤٩) رقم (٦٤٧).

وجاء هذا الدعاء عن عدد من الصحابة، ومنهم أبو هريرة -رضي الله عنه-[1]، وأنس بن مالك -رضي الله عنه-[2]، وعبادة بن الصامت -رضي الله عنه-[3].

قال ابن القيم: وكذلك المصلي على الميت، شرع له تعليق الدعاء بالشرط، فيقول: اللهم أنت أعلم بسره وعلانيته، إن كان محسناً فتقبل حسناته، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته. فهذا طلب للتجاوز عنه بشرط، وقال شيخنا - يعني ابن تيمية - رحمه الله-: كان يشكل علي أحياناً حال من أصلي عليه الجنائز، هل هو مؤمن أو منافق؟ فرأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في المنام، فسألته عن مسائل عديدة منها هذه المسألة، فقال: يا أحمد الشرط الشرط، أو قال: علّق الدعاء بالشرط[4].

وحكاية رؤيا شيخ الإسلام ابن تيمية من باب الاستئناس، وإلا فالرؤيا ليست دليلاً شرعياً - كما يعتقده بعض أهل الضلال - فشيخ الإسلام كان يتحيّر في الدعاء لمن يشك في كفرهم، فاستأنس بهذه الرؤيا[5].

المطلب الثاني: الاستثناء المنهي عنه في الدعاء.

هو أن يعلق العبد سؤاله لله ﷻ في المطالب التي يعلم أنها خير محض له على مشيئة الله أو إرادته أو إذنه.

---

(١) ينظر: موطأ مالك (٢/ ٩٨) رقم (٣١٠)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣/ ١٧٩)، ومصنف عبد الرزاق (٦٤٢٤).

(٢) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٢١٢).

(٣) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٦٧٥٤).

(٤) إعلام الموقعين (٣/ ٣٩٩).

(٥) من الأمور المقررة عند أهل العلم أن الشريعة لا تؤخذ عن طريق الرؤى والمنامات، فمن رأى النبي - صلى الله عليه وسلم- في المنام يأمره بأمر أو ينهاه عن أمر، فعليه أن يعرض ذلك على الشريعة، فما وافقها فهو حق، وما خالفها فمردود. جاء في الآداب الشرعية لابن مفلح أن النووي حكى الاتفاق على أنه لا يغير بسبب ما يراه النائم ما تقرر في الشرع، ولا يجوز إثبات حكم شرعي به. الآداب الشرعية (٣/ ٤٤٧). وقال المعلمي: اتفق أهل العلم على أن الرؤيا لا تصلح للحجة، وإنما هي تبشير وتنبيه، وتصلح للاستئناس بها إذا وافقت حجة شرعية صحيحة. التنكيل (٢/ ٢٤٢). وقال العلامة القرافي: إخباره -صلى الله عليه وسلم- في اليقظة مقدم على الخبر في النوم، لتطرق الاحتمال للرائي بالغلط، فلو قال له عن حلال: إنه حرام، أو عن حرام: إنه حلال، أو عن حكم من أحكام الشريعة، قدمنا ما ثبت في اليقظة على ما رأى في النوم. الفروق (٤/ ٢٤٥ - ٢٤٦).

أولاً: النصوص الدالة على النهي عن ذلك.

جاء النهي عن ذلك في حديث أنس بن مالك –رضي الله عنه– قال: قال –صلى الله عليه وسلم–: "إذا دعا أحدكم فليعزم المسألة، ولا يقولن: اللهم إن شئت فأعطني؛ فإن الله لا مستكره له"[1].

وجاء –أيضاً– من حديث أبي هريرة –رضي الله عنه– أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: "لا يقولن أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، ليعزم المسألة؛ فإنه لا مستكره له"[2]، ولفظ مسلم[3]: "إذا دعا أحدكم فلا يقل: اللهم اغفر لي إن شئت، ولكن ليعزم المسألة وليعظم الرغبة؛ فإن الله لا يتعاظمه شيء أعطاه"[4].

وجاء عن أبي هريرة –أيضاً– عند مسلم، ولكن بلفظ: "لا يقولن أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، ليعزم الدعاء؛ فإن الله صانع ما شاء، لا مكره له"[5].

وجاء عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: "إذا دعا أحدكم فلا يقل: اللهم إن شئت"[6]، وبلفظ: "إذا دعا أحدكم فليعظم رغبته؛ فإن الله ﷻ لا يتعاظم عليه شيء أعطاه"[7].

---

(١) متفق عليه فأخرجه البخاري رقم (٦٣٣٨، ٧٤٦٤)، ومسلم رقم (٦٧٨)، ولكن بلفظ: "فليعزم في الدعاء".

(٢) صحيح البخاري رقم (٦٣٣٩، ٧٤٧٧).

(٣) هو مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد، الإمام الكبير أبو الحسين القشيري النيسابوري، صاحب الصحيح، ولد سنة (٢٠٤هـ)، وتوفي سنة (٢٦١هـ). ينظر: السير (١٢/٥٥٧)، وتاريخ بغداد للخطيب (١٣/١٠٠)، ووفيات الأعيان (٥/١٩٤)، والشذرات (٢/١٤٤).

(٤) صحيح مسلم رقم (٢٦٧٩).

(٥) صحيح مسلم رقم (٢٦٧٩) (٩). قال العلامة العيني: قوله: "لا مستكره" بالسين، وفي حديث أبي هريرة: "لا مكره له". قال بعضهم: وهما بمعنى، قلت: ليس كذلك، بل السين تدل على شدة الفعل. عمدة القاري (٢٢/٢٩٩). ويشير غفر الله له بقوله: قال بعضهم إلى الحافظ ابن حجر على عادته –رحمه الله– من النقل الكثير عن الحافظ دون الإشارة إليه، أو الإشارة إليه بمثل ما أشار هنا. وكلام الحافظ في الفتح (١١/١٤٠).

(٦) أخرجه الطبراني في الدعاء (٦٤)، بإسناد، فيه العلاء بن عبد الرحمن، قال فيه الحافظ: صدوق ربما وهم. التقريب ص (٤٣٥) رقم (٥٢٤٧)، والذي يظهر لي أنه ثقة، فقد وثقه أحمد وابن سعد وابن حبان والترمذي والعجلي، واحتج به مسلم في الصحيح. ينظر: تهذيب الكمال للمزي (٢٢/٢٥٢٢)، والجرح والتعديل (١٩٧٤)، وتهذيب التهذيب (٣/٣٤٦)، وعلى كل حال حديثه لا ينزل عن رتبة الحسن، ويصحح الرواية شاهد الصحيحين.

(٧) أخرجه الطبراني في الدعاء ص (٧٦)، والإسناد فيه العلاء بن عبد الرحمن، وسبق الكلام عليه في الحاشية السابقة، والحديث صحيح لغيره.

وصح عن أبي سعيد الخدري –رضي الله عنه– أنه قال: إذا سألتم الله فاعزموا؛ فإن الله لا مستكره له[1].

ثانياً: تعليل النهي عن هذا الاستثناء.

تقدم أن الدعاء من أشرف العبادات، بل هو العبادة نفسها، وله شروط وآداب كثيرة، ومن أعظم الشروط: أن يعتقد العبد أن الله وحده هو القادر على إجابة دعائه بجلب النفع ودفع الضر، وأن حاجته إذا عظمت لم يسألها الله ﷻ استعظاماً إياها في ذات الله – تعالى – بل يسأله الصغيرة والكبيرة سؤالاً واحداً، ويرى منة الله – تعالى – في إجابته إليها عظمية[2]. وأن يكون مفتقراً إلى الله مظهراً لذلك بين يدي الله، في حال شريفة من حضور القلب والرجاء، والإقبال على الله بكليته، من الضراعة، والابتهال، والخشوع، والرغبة والرهبة، في الشدة والرخاء، والعسر واليسر، كما قال – تعالى – في وصف حال الأنبياء –عليهم السلام–: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴾[3].

وأن يجزم ويعزم في المسألة، ويلح فيها، وأن يكون موقناً بالإجابة، طامعاً بكرم الله، محسناً الظن به، إلى غيرها من الشروط والآداب[4].

والدعاء – كما هو معلوم – من أمور العبادات، والعبادات مبناها التوقيف، فالدعاء الواجب أو المستحب هو الدعاء المشروع؛ إذ الاستحباب حكم لا يتلقى إلا من الشارع، فما لم يشرعه لا يكون مستحباً، بل يكون شرع من الدين لم يأذن به الله، فإن الدعاء من أعظم الدين[5].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٠/١٤) رقم (٢٩٦٥٤). قال: ثنا سهل بن يوسف عن حميد عن أبي الصديق عن أبي سعيد. والإسناد رجاله ثقات غير أن فيه حميدا الطويل، ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين ص (١٣٣– ١٣٤) رقم (٧١)، وقد عنعن في هذه الرواية عن أبي الصديق الناجي. فالأثر حسن بشاهد الصحيحين.

(٢) ينظر: شعب الإيمان للبيهقي (٢/٤٥)، والمنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١/٥٢٣).

(٣) سورة الأنبياء، الآية (٩٠)، وينظر: تصحيح الدعاء (٢٧).

(٤) ينظر: الشعب للبيهقي (٢/٤٤)، والمنهاج للحليمي (١/٥٢٣)، وتصحيح الدعاء ص (٢٢).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٢/٤٧٥).

وجاء ذلك في قاعدة التعبّد العظيمة، وهي: أن الأصل في الدعاء التحريم إلا ما دل الدليل على جوازه[1].

قال العلامة بكر أبو زيد –رحمه الله–: وهي التي صاغها الأئمة بقولهم: وقف العبادة على النص ومورده في جهات التعبد الست، وهي: السبب، والجنس، والمقدار، والكيفية، والزمان، والمكان. فإذا اختلت واحدة من هذه الجهات كان في الدعاء غلط أو اعتداء[2].

ومن الألفاظ التي يحصل فيها الخلل في الاعتقاد، والتعدي في الدعاء: تعليق الدعاء بالمشيئة، وهو الذي نهى النبي –صلى الله عليه وسلم– عنه، وجاء في الحديث بيان علة النهي عنه بقوله –صلى الله عليه وسلم–: "إن الله لا مستكره له"، و"إن الله صانع ما شاء، ولا مكره له"، و"إن الله لا يتعاظمه شيء أعطاه".

ويمكن إبراز العلل التي لأجلها نُهي عن الاستثناء في الدعاء بهذه الصيغة في الآتي:

أولاً: ما يُفهم من لفظ هذا الدعاء من إكراه الله ﷻ – تعالى الله عن ذلك –.

من أعظم صفات الله ﷻ: صفة المشيئة وصفة الإرادة، فكل ما يجري في الكون فهو بمشيئته – سبحانه – فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يخرج عن إرادته الكونية شيء، والأدلة على هذه الصفة كثيرة جداً من القرآن والسنة، فمن القرآن: قوله ﷻ:

﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾[3]. أي: لجعلكم على شريعة واحدة، وكتاب واحد، ورسول واحد، لكن لم يشأ الله ذلك، بل شاء الابتلاء والاختبار، فكنتم على الحالة التي أنتم عليها"[4].

وقال ﷻ: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[5].

---

(١) الفروق للقرافي (٤/ ٢٦٤ – ٢٦٥).

(٢) تصحيح الدعاء (٤١).

(٣) سورة المائدة، الآية (٤٨).

(٤) من روح البيان في مقاصد القرآن، لصديق حسن خان (٣/ ٤٤).

(٥) سورة الأنعام، الآية (١٢٥).

وهذه هي الإرادة الكونية الشاملة. وقال ﷻ: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾[1]، وقال: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[2]، وقال: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾[3].

وجاء إثبات هذه الصفة من السنة، ففي الصحيح: "إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء"[4]، وقال –صلى الله عليه وسلم–: "وكل الله بالرحم ملكاً.... فإذا أراد أن يقضي خلقها قال....."[5].

"فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، والنصوص من القرآن والسنة لا تحصى كثرة في ذلك، وقد أجمع علماء الإسلام وسلف الأمة وأئمتها وأهل السنة قاطبة على إثبات مشيئة الله – سبحانه – وإرادته"[6].

قال ابن القيم: وهذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم، وجميع الكتب المنزلة من عند الله، والفطرة التي فطر الله عليها خلقه، وأدلة العقول والعيان، وليس في الوجود موجب ومقتضٍ إلا مشيئة الله وحده، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. هذا عموم التوحيد الذي لا يقوم إلا به، والمسلمون من أولهم إلى آخرهم مجمعون على أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن[7].

---

(١) سورة الإنسان، الآية (٣٠).

(٢) سورة آل عمران، الآية (٢٦).

(٣) سورة القصص، الآية (٦٨)، وقد كان بعض العلماء يرى قراءة هذه الآية في صلاة الاستخارة، ينظر: تفسير القرطبي (٣٠٨/١٦)، وفتح الباري (١٨٥/١١).

(٤) صحيح مسلم رقم (٢٦٥٤) عن ابن عمرو –رضي الله عنها–.

(٥) متفق عليه من حديث أنس بن مالك –رضي الله عنه–. فأخرجه البخاري رقم (٦٥٩٥)، ومسلم رقم (٢٦٤٦).

(٦) من كلام العلامة زيد بن فياض في شرح العقيدة الواسطية (الروضة الندية) ص (٧٩).

(٧) شفاء العليل ص (٩٦)، وممن حكى الإجماع على ذلك الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر (٢١٤) وغيره.

ومن أعظم المعاني في الدعاء – كما تقدم – اعتقاد عموم قدرة الله المطلقة على كل شيء، وقد أشار إلى ذلك العلامة ابن عقيل[1] بقوله: قد ندب الله – تعالى – إلى الدعاء، وفي ذلك معانٍ، ومنها: القدرة؛ فإن العاجز لا يُدعى[2].

وقد بين العلماء والأئمة عدم فائدة تعليق الإنسان دعاءه لله بالمشيئة الإلهية؛ لأن هذا أمر معلوم ومتيقن، قال ابن عبد البر[3]: إن ذلك أمر معلوم متيقن، أنه لا يغفر إلا لمن يشاء، فلا يصح غير هذا، فلا معنى لاشتراط المشيئة؛ لأنها إنما تشترط فيمن يصح عنه أنه يفعل دون أن يشاء، بالإكراه وغيره، مما تنزه الله عنه[4].

فالذي يحتاج إلى التعليق بالمشيئة ما إذا كان المطلوب منه يتأتى إكراهه على الشيء، فيخفف الأمر عليه، ويعلمه بأنه لا يطلب منه ذلك الشيء إلا برضاه، وأما الله – سبحانه – فهو منزه عن ذلك، فليس للتعليق فائدة، فهو كلام مستحيل لا وجه له؛ لأنه لا يفعل إلا ما شاء. وهذا أولى في سبب المنع – كما قال الحافظ –[5].

قال القاضي عياض[6]: كره الاستثناء؛ لأن مشيئة الله ثابتة معلومة، وأنه لا يفعل إلا ما شاء، وإنما يتحقق استعمال المشيئة في حق من يتوجه عليه الإكراه، والله منزه عن ذلك كما جاء في آخر الحديث[7].

---

(١) هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله، العلامة شيخ الحنابلة، أبو الوفاء البغدادي، صاحب التصانيف، ولد سنة (٤٣١هـ)، وتوفي سنة (٥١٣هـ). ينظر: السير (٤٤٣/١٩)، وطبقات الحنابلة (٢٥٩/٢)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي (٣٨٠/١)، والشذرات (٣٥/٤).

(٢) نقله ابن أبي العز في شرحه للعقيدة الطحاوية ص (٦٧٨).

(٣) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم، العلامة الكبير أبو عمر الأندلسي القرطبي المالكي، ولد سنة (٣٦٨هـ)، وتوفي سنة (٤٦٣هـ). ينظر: السير (١٥٣/١٨)، ووفيات الأعيان (٦٦/٧)، وتذكرة الحفاظ (١١٢٨/٣)، والشذرات (٣١٤/٣).

(٤) المنتقى شرح الموطأ (٤٩٧/١) (٤٤٥).

(٥) فتح الباري (١٤٠/١١)، وينظر: الأذكار للنووي ص (٣٢٦).

(٦) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو، الشيخ العلامة القاضي أبو الفضل الأندلسي المالكي، ولد سنة (٤٧٦هـ)، وتوفي سنة (٥٤٤هـ). ينظر: السير (٢١٢/٢٠)، وتذكرة الحفاظ (١٣٠٤/٤)، والشذرات (١٣٨/٤).

(٧) إكمال المعلم (٧٨/٨)، وينظر: شرح النووي لمسلم (١٠/٩).

وقال القرطبي: وقوله: "فإن الله صانع ما شاء، لا مكره له" إظهار لعدم فائدة تقييد الاستغفار والرحمة بالمشيئة؛ لأن الله – تعالى – لا يضطره إلى فعل شيء دعاءٌ ولا غيره، بل يفعل ما يريد، ويحكم ما يشاء؛ ولذلك قيد الله – تعالى – الإجابة بالمشيئة في قوله: ﴿ فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ إِن شَآءَ ﴾[1]، فلا معنى لاشتراط مشيئته فيما هذا سبيله[2].

فالدعاء لا يُعلق بالمشيئة، بينما إجابة الله للدعاء هذا شأنه – سبحانه – إن شاء أجاب، وإن لم يشأ لم يجب، فلهذا تُعلق بالمشيئة، قال ابن عطية[3] في تفسير قوله – تعالى –: ﴿ فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ إِن شَآءَ ﴾[4]: و[إن شاء] استثناء؛ لأن المحنة إذا أظلت عليهم فدعوا إليه في كشفها وصرفها، فهو لا إله إلا هو كاشف إن شاء، ومصيب إن شاء، لا يجب عليه شيء[5].

وقال البغوي[6]: قيد الإجابة بالمشيئة، والأمور كلها بمشيئته[7].

ونحو هذه الآية قوله ﷻ: ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعَاجِلَةَ عَجَّلۡنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ﴾[8].

---

(1) سورة الأنعام، الآية (41).

(2) المفهم (٧/ ٢٩ – ٣٠)، وينظر في آية الأنعام والاستدلال بها على أن الله فعال لما يريد، متصرف في خلقه بما يشاء، وأنه وحده الذي إذا سُئل يجيب لمن يشاء. تفسير الطبري (٩/ ٢٤١)، وتفسير ابن كثير (٦/ ٣٦)، وتفسير الشوكاني (٢/ ١٢٠).

(3) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام، الشيخ العلامة أبو محمد المالكي، ولد سنة= =(٤٨١هـ)، وتوفي سنة (٥٤١هـ). ينظر: بغية الوعاة (٢٩٥)، والديباج (١٧٤ – ١٧٥)، ونفح الطيب (٩/ ٣٠٧)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٥٩).

(4) سورة الأنعام، الآية (٤١).

(5) المحرر الوجيز (٥/ ١٩٨).

(6) هو الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، الشيخ العلامة محيي السنة، أبو محمد البغوي الشافعي، توفي سنة (٥١٦هـ). ينظر: السير (١٩/ ٤٣٩)، وطبقات السبكي (٧/ ٧٥)، والوافي بالوفيات (١٣/ ٢٦)، والشذرات (٤/ ٤٨).

(7) معالم السنن (٣/ ١٤٣).

(8) سورة الإسراء، الآية (١٨). وينظر: تفسير القرطبي (١٨/ ٤٦٣).

ونحوه دعاء المصطفى –صلى الله عليه وسلم–: "اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك؛ إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم"[1].

وفضلاً عن عدم الفائدة من التعليق، وأنه كلام مستحيل؛ ففيه سوء ظن بالله، واتهام له بالعجز وعدم القدرة، فقول العبد: اللهم اغفر لي إن شئت، معناه: إن قدرت على ذلك افعله، فالذي يظن ذلك كأنه يظن بربه ظناً سيئاً، ويظن أن ربه يعجزه شيء، أو يتعاظمه شيء، أو يكره على شيء.

وذلك ظن السوء الذي حكاه الله عن المنافقين في قوله: ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴾[2]، وفي قوله: ﴿ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾[3]، وفي قوله: ﴿ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ﴾[4]. فالذي يظن أن ربه يعجزه شيء هذا لم يعرف ربه حق المعرفة[5].

فمعنى التعليق اتهام الله بالعجز وعدم القدرة، فكأنه لم يثق بأن الله قادر على كل شيء، وهذا المعنى خطير جداً، فإن قلت: إن شئت، كأنك تقطع بأنه –تعالى– قبل قولك إن شئت: لم يكن مختاراً[6].

إضافة إلى أن في مفهوم العبارة أنه إن لم يقيدّ ذلك بالمشيئة فيه إلزام على الله – تعالى الله عما يقولون – علواً كبيراً.

والله ﷻ لا يحمله أحد على فعل ما لا يريد، فلا يحمله سؤال سائل أن يعطي شيئاً لا يريده، وهو –تعالى وتقدس– لا يحمله إلحاح الملح على أن يعطي شيئاً لا يريد إعطاؤه؛

---

(١) صحيح مسلم (٧٧٠)، عن عائشة –رضي الله عنها–، وكلمة: "بإذنك" ليست استثناءً، ومعنى بإذنك: بتمكينك وتسخيرك، كما في المفهم للقرطبي (٤٠٠/٢)، وفرق بين أن يقال: بإذنك، أو إن أذنت، فبإذنك إخبار أن الأمور بإذن الله وأمره، وليست بمعنى اهدني إن أذنت، إضافة إلى الفرق بين معنى الإذن والمشيئة.

(٢) سورة الفتح، الآية (١٢).

(٣) سورة الفتح، الآية (٦).

(٤) سورة آل عمران، الآية (١٥٤).

(٥) ينظر: السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، للشيخ عبد الله الجبرين (٤٠٨/٢).

(٦) شرح مشكاة المصابيح (٦٩٢/٧)، والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (٤٨/٦).

لأن كل شيء بمشيئته، فالملك كله لله، والخلق كله لله، يعطي من يشاء، ويمنع من يشاء، ولا يحمله أحد على أن يفعل شيئاً لا يريده. ومثل ذلك ما يلهج به كثير ممن لم يعرف الله حق المعرفة، فيسأل الله بالمخلوقين، كأن يقول: أسألك بفلان، أو بنبيك كذا وكذا، يتصور هذا المسكين الجاهل أنه إذا سأله بفلان، فإنه يعطيه أكثر مما لو سأله بأسمائه وصفاته؛ لأن فلاناً يحمله على العطاء – بزعمه – تعالى الله وتقدس، وهذا تنقص لله ﷻ، وجهل بحقوقه وبما يجب له.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: وإن قال: أنا أسأله؛ لكونه أقرب إلى الله مني؛ ليشفع لي في هذه الأمور؛ لأني أتوسل إلى الله به كما يتوسل إلى السلطان بخواصه وأعوانه. فهذا من أفعال المشركين والنصارى؛ فإنهم يزعمون أنهم يتخذون أحبارهم ورهبانهم شفعاء يستشفعون بهم في مطالبهم، وكذلك أخبر الله عن المشركين أنهم قالوا: ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾[1].

وقال ﷻ: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَـٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[2].

وقال: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾[3]. فبين الفرق بينه وبين خلقه؛ فإن من عادة الناس أن يستشفعوا إلى الكبير من كبرائهم بمن يكرم عليه، فيسأل ذلك الشفيع فيقضي حاجته إما رغبة وإما رهبة، وإما حياءً وإما مودة، وإما غير ذلك، والله – سبحانه – لا يشفع عنده أحد حتى يأذن هو للشافع، فلا يفعل إلا ما شاء، وشفاعة الشافع من إذنه، فالأمر كله له؛ ولهذا قال النبي – صلى الله عليه وسلم – في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة – رضي الله عنه –: "لا يقولن أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، ولكن ليعزم المسألة؛ فإن الله لا مكره له".

---

(١) سورة الزمر، الآية (٣).

(٢) سورة الزمر، الآيتان (٤٣ – ٤٤).

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٥٥).

فبين أن الرب – سبحانه – يفعل ما يشاء لا يكرهه أحد على ما اختاره، كما قد يكره الشافع المشفوع إليه، وكما يكره السائل المسؤول إذا ألح عليه، وآذاه بالمسألة، فالرغبة يجب أن تكون إليه، كما قال – تعالى –: ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ﴾[1]، والرهبة تكون من الله كما قال – تعالى –: ﴿ وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ ﴾[2]، وقال – تعالى –: ﴿ فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ ﴾[3][4].

ثانياً: ما يفهم من التعليق بالمشيئة مِنْ استغناء العبد عن الله ﷻ.

من الصفات الذاتية الثابتة لله ﷻ: صفة الغنى، والغني من أسماء الله ﷻ، قال ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾[5]، وقال: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾[6].

وقال: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾[7]، وقال –صلى الله عليه وسلم–: "من يستغن يغنه الله"[8]، وفي الحديث القدسي: "أنا أغنى الشركاء عن الشرك"[9].

والله ﷻ هو الغني المطلق، والخلق فقراء محتاجون إليه، قال – سبحانه –: ﴿ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[10]، قال ابن القيم: بيّن سبحانه في هذه الآية أن فقر العباد إليه أمر ذاتي لا ينفك عنهم، كما أن كونه غنياً حميداً ذاتي له، فغناه وحمده ثابت له لذاته لا لأمر أوجبه، وفقر من سواه إليه ثابت لذاته لا لأمر أوجبه، فلا يعلل هذا الفقر بحدث ولا إمكان، بل هو ذاتي للفقير، فحاجة العبد إلى ربه لذاته لا لعلة أوجبت تلك الحاجة، كما أن غنى الرب – سبحانه – لذاته، لا لأمر أوجب غناه، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

---

(١) سورة الشرح، الآيتان (٧ – ٨).
(٢) سورة البقرة، الآية (٤٠).
(٣) سورة المائدة، الآية (٤٤).
(٤) مجموع الفتاوى (٢٧/٧٢ – ٧٣).
(٥) سورة فاطر، الآية (١٥).
(٦) سورة التوبة، الآية (٢٨).
(٧) سورة الضحى، الآية (٨).
(٨) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري، فأخرجه البخاري رقم (١٤٦٩)، ومسلم رقم (١٠٥٣).
(٩) أخرجه مسلم رقم (٢٩٨٥)، عن أبي هريرة.
(١٠) سورة فاطر، الآية (١٥).

والفقــر لــي وصــف ذاتٍ لازم أبــداً * كمــا أن الغنــى أبـداً وصـفٌ لـه ذاتـي

والمقـصود أنـه – سـبحانه – أخبـر عـن حقيقـة العبـاد وذواتهـم بأنهـا فقيـرة إليـه – سبحانه – كما أخبر عن ذاته المقدسة وحقيقته بأنه غني حميد، فالفقر المطلق من كل وجه ثابت لذواتهم وحقائقهم من حيث هي، والغنى المطلق من كل وجه ثابت لذاته – تعالى – وحقيقتـه مـن حيـث هـي... فمـن عـرف ربـه بـالغنى المطلـق عـرف نفسـه بـالفقر المطلق، ومن عرف ربه بالقدرة التامة عرف نفسه بالعجز التام[1].

وقد تقدم أن في حقيقـة الدعـاء الافتقـار والمسـكنة بين يـدي الله، ومـا يسـتلزم ذلـك مـن حـضور القلـب، والرجـاء، والخـوف، والإقبـال علـى الله بكليتـه، والـضراعة، والابتهـال، والخشوع في جميع الأحوال.

وقد ندب الله إلى الدعاء، ومن ضمن المعاني فيه – كما قال ابن عقيل –: الغنى؛ فإن الفقير لا يدعى[2].

وبمـا أن العبـاد فقـراء إلـى الله؛ فـإن علـيهم أن يظهـروا هـذا الفقـر، فـإذا سـأله أحـد المغفرة فليعـزم المسـألة، ويقـول: رب اغفـر لي، اللهـم ارحمـني، اللهـم أنـا الفقيـر إليك وأنت الغني، ولكن إن علق بالمشيئة، فقـال: اللهـم اغفـر لي إن شـئت، اللهـم ارحمني إن شئت، اللهـم ارزقني إن شـئت، كأنه يقـول: إنـي لسـت بحاجـة ماسـة وضـرورة ملحـة إلـى المغفرة والرحمة، فإن حصلت لي انتفعت بها، وإن لم تحصل لي لم يحصل ضرر ولا ضيم، وهـذا خطأ كبير، فالعبـد فـي أشـد الـضرورة وفـي مـسيس الحاجـة إلـى مغفـرة ربـه، وإلـى رحمة ربه، وإلى رعايته وكفايته، وإلى حمايته وعصمته[3].

وعلـى العبد أن يظهر دلائل هـذه الحاجـة والفقـر إلى الله بالألفـاظ والأعمـال الظاهرة والباطنة.

قال العلامة القرطبي: إنما نهى الرسـول –صلى الله عليه وسـلم– عـن هـذا القـول؛ لأنـه يدل على فتور الرغبة، وقلة التهمُّم بالمطلوب، وكأن هذا القول يتضمن: أن هـذا المطلـوب

---

(١) طريق الهجرتين ص (١١ – ١٣) بتصرف.

(٢) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية ص (٦٧٨).

(٣) ينظر: السبك الفريد (٤١٠/٢).

إن حصل، وإلا استغنى عنه. ومن كان هذا حاله لم يتحقق من حاله الافتقار والاضطرار الذي هو روح عبادة الدعاء، وكان ذلك دليلاً على قلة اكتراثه بذنوبه، وبرحمة ربه[1].

قال العلماء: إنما نهي عن الاستثناء؛ لأن في اللفظ صورة الاستغناء عن المطلوب والمطلوب منه، فلا يستعمل هذا اللفظ إلا فيما لا يضطر إليه الإنسان، وأما ما يضطر إليه فإنه يعزم عليه، ويلح فيه[2].

"فاللائق بالسائل للمخلوق أن يعلق حصول حاجته على مشيئة المسؤول، مخافة أن يعطيه وهو كاره، بخلاف رب العالمين – تعالى – فإنه لا يليق به ذلك؛ لكمال غناه عن جميع خلقه، وكمال جوده وكرمه، وكلهم فقير إليه محتاج، لا يستغني عن ربه طرفة عين، وعطاؤه كلام.

وفي الحديث: "يمين الله ملأى، لا يغيضها نفقة، سحّاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض؟ فإنه لم يغض ما في يمينه، وفي يده الأخرى القسط يخفضه ويرفعه"[3].

"فاللائق بمن سأل الله أن يعزم المسألة؛ فإن الله – تعالى – لا يعطي عبده شيئاً عن كراهة، ولا عن عظم مسألة.

وقد قال بعض الشعراء فيمن يمدحه:

وتعظم في عين الصغير صغارها * وتصغر في عين العظيم العظائم[4]

وهذا بالنسبة إلى ما في نفوس أرباب الدنيا، وإلا فإن العبد يعطي تارة ويمنع أكثر، ويعطي كرهاً، والبخل عليه أغلب، وبالنسبة إلى حاله هذه فليس عطاؤه بعظيم، وأما ما يعطيه الله عباده فهو دائم مستمر، يجود بالنوال قبل السؤال، فكل ما يناله العبد في

---

(١) المفهم (٧/ ٢٩).

(٢) ينظر: إكمال المعلم (٨/ ١٧٨)، والفروق للقرافي (٤/ ٤٣٠)، والفتح (١١/ ١٤٠)، والأذكار ص (٣٢٦)، وتفسير القرطبي (٣/ ١٨٣)، وعمدة القاري (٢٢/ ٢٩٩)، والمنتقى للباجي (١/ ٣٥٦ – ٣٥٧)، والديباج (٦/ ٤٨)، وعون الباري (١٠/ ٢٥٠).

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة. فأخرجه البخاري رقم (٤٦٨٤)، ومسلم رقم (٩٩٣).

(٤) من أبيات المتنبي في سيف الدولة. ينظر: ديوان المتنبي ص (٢٩٠).

الدنيا من النعم – وإن كان بعضها على يد مخلوق – فهو بإذن الله وإرادته وإحسانه إلى عبده؛ فإن الله – تعالى – هو المحمود على النعم كلها، فهو الذي شاءها وقدّرها وأجراها عن كرمه وجوده وفضله، فله النعمة، وله الفضل، وله الثناء الحسن"[1].

وكلا التعليلين المتقدمين، وإن كان فيهما تعليل النهي عن الاستثناء في الدعاء بأن فيه تنقصا لله ﷻ، إلا أن التعليل الأول أعظم وأخطر وأشد؛ لأنه إذا قال: إن قدرت أن تغفر لي فاغفر لي، وإن قدرت أن تعطيني كذا فأعطني، فكأنه يتهم الله بأنه غير قادر، أو يشك في قدرة الله، فيكون ذلك تنقصاً، حيث اتهم الله – تعالى – بالعجز والفاقة، وعدم القدرة.

وأما على التعليل الثاني، فإن فيه الاعتزاز بالنفس، فكأنه يظن أنه إذا لم تحصل له المغفرة والرحمة لا يتضرر ولا يتألم، وإذا حصلت له انتفع بها، وإن لم تحصل فلا نقص عليه، وهذا خطأ؛ وذلك لأن فيه اعتزازاً بالنفس، وذكر شيء فيه الاستقلال عن رعاية الله وحمايته والعبودية له. ولاشك أن هذا خروج عن العبودية لله[2].

ثالثاً: أن العبد يظن أن الأمر عظيمٌ على الله إعطاؤه، وهذا التعليل واردٌ في إحدى روايات الحديث، بقوله –صلى الله عليه وسلم–: "إن الله لا يتعاظمه شيء"، قال بعض العلماء: يحتمل أن يراد بقوله: "ليعظم الرغبة" الأمر بطلب الشيء العظيم الكثير، ويؤيده ما جاء في آخر هذه الرواية: "إن الله لا يتعاظمه شيء"[3].

قال العلامة عبد الرحمن بن حسن[4]: أي ليس شيء عنده يعظم، وإن عظم في نفس المخلوق؛ لأن سائل المخلوق لا يسأله إلا ما يهون عليه بذله، بخلاف رب العالمين، فإن عطاءه كلام: ﴿ **إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ** ﴾[5]، فسبحان من لا يُقَدِّر الخلق قدره، لا إله غيره، ولا رب سواه[6].

---

(١) من فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، للشيخ عبد الرحمن بن حسن (٧٥١/٢ – ٧٥٣) بتصرف.

(٢) ينظر: السبك الفريد (٤١٠/٢ – ٤١١).

(٣) فتح الباري (١٤٠/١١).

(٤) هو عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، الشيخ الفاضل، ولد سنة (١١٩٣هـ)، وتوفي سنة (١٢٨٥هـ). ينظر: الأعلام (٧٥/٤)، وإيضاح المكنون للبغدادي (١٧٢/٢)، ومعجم المؤلفين (٨٨/٢).

(٥) سورة يس، الآية (٨٢).

(٦) فتح المجيد (٧٥٣/٢).

قال العلامة ابن عثيمين –رحمه الله–: قول القائل: إن شئت، كأنه يرى أن هذا أمر عظيم على الله، فقد لا يشاؤه؛ لكونه عظيماً عنده، ونظير ذلك أن نقول لشخص من الناس– والمثال للصورة بالصورة لا للحقيقة بالحقيقة –: أعطني مليون ريال إن شئت. فإنك إذا قلت له ذلك ربما يكون الشيء عظيماً يتثاقله، فقولك: إن شئت؛ لأجل أن تهون عليه المسألة، والله ﷻ لا يحتاج أن نقول له: إن شئت؛ لأنه ﷻ لا يتعاظمه شيء أعطاه، ولهذا قال – عليه الصلاة والسلام –: "وليعظم الرغبة؛ فإن الله لا يتعاظمه شيء أعطاه" أي ليسأل ما شاء من قليل وكثير، ولا يقل: هذا كثير، لا أسأل الله إياه؛ ولهذا قال: "فإن الله لا يتعاظمه شيء أعطاه" أي لا يكون الشيء عظيماً عنده حتى يمنعه، ويبخل به ﷻ، كل شيء يعطيه؛ فإنه ليس عظيماً عنده[1].

ولاشك أن من أعظم أسباب المغفرة أن العبد إذا أذنب ذنباً لم يرج مغفرته من غير ربه، ويعلم أنه لا يغفر الذنوب ويأخذ بها غيره.

وفي حديث أبي ذر القدسي: "إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت ما كان منك، ولا أبالي"[2] يعني: على كثرة ذنوبك وخطاياك، فلا يتعاظمني ذلك، ولا أستكثره، وفي هذا يقول بعضهم:

يا كبير الذنب عفو الله من ذنبك أكبر * وعظيم الذنب في جنب عفو الله يصغر[3]

وقال الشافعي[4]:

تعاظم لي ذنبي فلما قرنته * بعفوك ربي كان عفوك أعظما[5]

---

(١) القول المفيد (٣/ ١١٢ – ١١٣).

(٢) صحيح مسلم رقم (٢٥٧٧).

(٣) هو أبو نواس، الحسن بن هانئ، والأبيات في ديوانه ص (٦٢٠).

(٤) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، الإمام صاحب المذهب، ولد سنة (١٥٠هـ)، وتوفي سنة (٢٠٤هـ). ينظر: السير (١٠/٥)، والحلية (٩/ ٦٣)، وتاريخ بغداد (٢/ ٥٦)، والشذرات (٢/ ٩).

(٥) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (٢/١١١)، وطبقات السبكي (١/١٥٦)، قال الذهبي في السير (١٠/٧٦): إسناده ثابت عنه. وينظر: جامع العلوم والحكم (٢/ ٤٠٦ – ٤٠٧)، ونتائج الأفكار ص (٣٤٦ – ٣٤٩).

ومن الأدعية المنتشرة التي توهم بعض النقائص المتقدمة على الله ﷻ، جملة: (اللهم إني لا أسألك رد القضاء، ولكن أسألك اللطف فيه) فهذا الدعاء محرم، فمعناه أن العبد مستغن عن الله، أي: يا الله، افعل ما شئت، ولكن خفّف. وهذا غلط؛ فالإنسان يسأل الله ﷻ رفع البلاء نهائياً، فيقول: اللهم عافني، اللهم ارزقني، وما أشبه ذلك[١].

ومما له صلة بما سبق أن في الاستثناء في الدعاء شك في القبول، والله ﷻ لا بخل عنده، فعلى العبد أن يتيقن القبول[٢]، ومن أعظم معاني الدعاء – كما قال ابن عقيل – الكرم؛ فإن البخيل لا يُدعَى[٣].

وهذا الأمر يقودنا إلى الحديث عن شرط مهم من شروط الدعاء، وله صلة أساسية بقضية الاستثناء في الدعاء، وهو أهمية رجاء الإجابة وتيقنها، وهذا هو حقيقة العزم في الدعاء، وضده الاستثناء فيه؛ فإن من يستثني لا يكون موقناً بالإجابة[٤].

قال ابن رجب: من أعظم شروط الدعاء رجاء الإجابة من الله – تعالى – كما في حديث أبي هريرة عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: "ادعوا الله، وأنتم موقنون بالإجابة؛ فإن الله لا يقبل دعاءً من قلب غافل لاهٍ"[٥]، ولذا نُهي العبد أن يقول في دعائه:

---

(١) إضافة إلى ما في هذه العبارة من توهم أن الدعاء لا يرد القضاء، بل إن الدعاء قد يرد القضاء كما قال – صلى الله عليه وسلم–: "لا يرد القضاء إلا الدعاء". أخرجه أحمد (٥/٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢)، وابن ماجه (٩٠، ٤٠٢٢)، وابن حبان (٨٧٢)، والحاكم (١/٤٩٣، ٤٨١)، وابن أبي شيبة (١٠/٤٤١)، والبغوي (٣٤١٨)، والطبراني في الدعاء (٣١)، والحديث حسنه العلامة الألباني في السلسلة الصحيحة، رقم (١٥٤)، وشعيب الأرنؤوط في تحقيقه للمسند لأحمد (٣٧/٦٨).

(٢) ينظر: عون المعبود (٤/٢٤٩)، والمرقاة (٧/٦٩٢).

(٣) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية ص (٦٧٨).

(٤) ينظر: المفهم (٧/٢٩)، وعون الباري (١٠/٢٥٠)، والمرقاة (٧/١١٤).

(٥) أخرجه الترمذي (٣٤٧٩)، وقال: هذا حديث غريب، وابن حبان في المجروحين (١/٣٧٢)، والطبراني في الدعاء (٦٢)، والحاكم (١/٢٩٣)، وقال: حديث مستقيم الإسناد، تفرد به صالح المري، وهو أحد زهاد أهل البصرة، وتعقبه الذهبي بقوله: صالح متروك.

وله شاهد من حديث ابن عمرو عند أحمد في المسند (٢/١٧٧)، ولكن في إسناده ابن لهيعة، وهو سيء الحفظ، وشاهد آخر من حديث ابن عمر ذكره الهيثمي في المجمع (١٠/١٤٨)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٢/٤٩١ – ٤٩٢).

اللهم اغفر لي إن شئت، ولكن ليعزم المسألة؛ فإن الله لا مكره له، ونُهي أن يستعجل، ويترك الدعاء لاستبطاء الإجابة، وجعل ذلك في موانع الإجابة حتى لا يقطع العبد رجاءه من إجابة دعائه، ولو طالت المدة؛ فإن الله يحب المُلحّين في الدعاء[١].

وقال صديق حسن خان – في حديث: "ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة" –: المراد: ادعوه معتقدين وقوع الإجابة؛ لأن الداعي إذا لم يكن متحققاً في الرجاء لم يكن رجاؤه صادقاً، وإذا لم يكن الرجاء صادقاً لم يكن الرجاء خالصاً، والداعي مخلصاً، فإن الرجاء هو الباعث على الطلب، ولا يتحقق الفرع إلا بتحقق الأصل[٢].

وقد فسر الأئمة قوله –صلى الله عليه وسلم–: "ليعظم الرغبة" أي: ليبالغ في ذلك بتكرار الدعاء والإلحاح فيه[٣].

قال ابن بطال – في شرحه الحديث –: ينبغي للداعي أن يجتهد في الدعاء، ويكون على رجاء الإجابة، ولا يقنط من رحمة الله؛ فإنه يدعو كريماً[٤].

قال ابن عيينة[٥]: لا يمنعن أحد الدعاء ما يعلم في نفسه – يعني من التقصير – فإن الله – تعالى – قد أجاب دعاء شر خلقه إبليس حين قال: رب أنظرني إلى يوم يبعثون[٦].

واليقين في الدعاء واعتقاد الإجابة يفرض على العبد أن يلازم الطلب، ويلح[٧]. ولا ييأس، وذا من أعظم الأمور؛ لما في ذلك من الانقياد والاستسلام، وإظهار الافتقار، حتى قال بعض السلف: لأنا أشد خشية أن أحرم الدعاء من أن أحرم الإجابة[٨].

---

(١) جامع العلوم والحكم (٢/٤٠٣).

(٢) عون الباري (١٠/٢٥١).

(٣) ينظر: فتح الباري (١١/١٤٠).

(٤) شرح صحيح البخاري (١٠/٩٩)، ونقله ابن حجر في الفتح (١١/١٤٠)، وينظر: المرقاة (٧/٦٩٢)،= =ونحوه في تفسير القرطبي (٣/١٨٣)، وعون الباري (١٠/٢٥٠).

(٥) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران، الإمام الكبير، أبو محمد الهلالي الكوفي، ولد سنة (١٠٧هـ)، وتوفي سنة (١٩٨هـ). ينظر: السير (٨/٤٠٠)، والحلية (٧/٢٧٠)، ووفيات الأعيان (٢/٣٩١)، والشذرات (١/٣٥٤).

(٦) ينظر: تفسير القرطبي (٣/١٨٤)، وشعب الإيمان للبيهقي (١١٤٧)، والفتح (١١/١٤٠)، وعون الباري (١٠/٢٥١).

(٧) ينظر: شعب الإيمان (٢/٤٥، ٥٣)، والمنهاج (١/٥٢٣)، وإتحاف السادة المتقين للزبيدي (٥/٢٥٢).

(٨) ينظر: الفتح (١١/١٤١)، وعون الباري (١٠/٢٥٣).

قال الأوزاعي: أفضل الدعاء الإلحاح على الله ﷻ والتضرع إليه[1].

نخلص من ذلك إلى أن الداعي – إن لم يكن جازماً في دعائه – لم يكن رجاؤه صادقاً قوياً؛ لأن الباعث على الدعاء هو الرجاء، فإذا كان الغالب على قلب الداعي أنه لا يجاب لم يكن رجاؤه صادقاً، فلم يَخْلُص الدعاء، ولم يتحقق منه الطلب، كما لم يتحقق الباعث عليه، والداعي إنما يجاب تصديقاً لرجائه، فإذا لم يصدق رجائه؛ لم يستوجب أن يجاب، كما قال العلامة الحليمي[2] –رحمه الله–[3]؛ ولأن روح الدعاء وسره هو رغبة النفس في الشيء مع تطلعها إلى الله، والطلب بالشك يشتت العزيمة، ويفتر الهمة[4].

وفي عزم الدعاء والمسألة حسن ظن بالله – تعالى – في الإجابة[5]، وكلما قوي الاعتقاد في الدعاء، وحَسُن الظن، كان أنفع[6].

وحسن الظن مطلوب دائماً في الدعاء، جاء في الحديث القدسي: "أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا دعاني".

---

(١) شعب الإيمان (١١٠٧)، وجاء مرفوعاً عن عائشة عند الطبراني في الدعاء، والبيهقي في الشعب (١١٠٨)، بإسناد ضعيف، فيه بقية بن الوليد مدلس، كما في مراتب ابن حجر ص (١١٧، ١٦٣). وقد عنعن في هذه الرواية. وقد جاء عند البيهقي في الشعب (٣٨/٢): ثنا بقية بن الوليد، ثنا الأوزاعي، قال البيهقي: هكذا قال: ثنا الأوزاعي، وهو خطأ. وروي من طريق آخر عند البيهقي في الشعب (١١٠٩)، والعقيلي في الضعفاء (٤٦٧)، بإسناد فيه يوسف بن السفر، قال الألباني: وهذا سند ضعيف جداً، بل موضوع، يوسف بن السفر كذاب، بل قال البيهقي: هو في عداد من يضع الحديث. وقد ذكر المناوي عن الحافظ أنه قال: تفرد به يوسف ابن السفر عن الأوزاعي، وهو متروك، وكأن بقية دلّسه. ينظر: السلسلة الضعيفة، رقم (٦٣٧)، وقول المناوي في فيض القدير (٢٩٢/٢).

(٢) هو الحسين بن محمد بن حليم، القاضي العلامة، أبو عبد الله البخاري الحليمي الشافعي، ولد سنة (٣٣٨هـ)، وتوفي سنة (٤٠٣هـ). ينظر: السير (٢٣١/١٧)، ووفيات الأعيان (١٣٧/٢)، وطبقات السبكي (٣٣٣/٤)، والشذرات (١٦٧/٣).

(٣) المنهاج في شعب الإيمان (٥٢٧/١)، وينظر: فيض القدير (٢٢٨/١)، وإتحاف السادة المتقين (٣٩/٥).

(٤) ينظر: حجة الله البالغة للدهلوي (٧٤/٢).

(٥) ينظر: إكمال المعلم (١٧٨/٨)، وشرح النووي لمسلم (١٠/٩)، وشرح الكرماني للبخاري (١٤٥/٢٢–١٤٦)، والفتح (١٤٠/١١)، وإتحاف السادة المتقين (٢٥٢/٥).

(٦) ينظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (١٧٣/١).

قال ابن مسعود -رضي الله عنه-: والله الذي لا إله إلا هو، ما أعطي عبد مؤمن قط شيئاً خيراً من حسن الظن بالله، والله الذي لا إله إلا هو لا يحسن عبد الظن إلا أعطاه الله ظنه، وذلك أن الخير في يديه[١].

وكان سعيد بن جبير[٢] -رحمه الله- يسأل الله صدق التوكل وحسن الظن به[٣].

وفي عدم الجزم بالدعاء سوء ظن بالله؛ لأن الداعي إذا لم يدع ربه على اليقين أنه يجيبه، فعدم يقينه إما لعجز المدعو، أو بخله، أو عدم علمه بابتهال الداعي وتضرعه وصدقه، وكل هذا محال على الله ﷻ - تعالى الله وتقدس -.

حكم هذا النوع من أنواع الاستثناء.

مما لا شك فيه أن الإنسان مأمور في جميع ما يريد فعله أن يعلقه بمشيئة الله[٤].

قال العلامة الطحاوي[٥]: الناس مأمورون أن يصلوا الأمور والأشياء بمشيئة الله إخلاصاً لله ﷻ، وتسليماً للأمور إليه[٦].

ولفظ: "إن شاء الله" والتعليق بها ينقسم إلى تحقيقي وتعليقي، فأما التحقيقي فهو الاستثناء على اليقين، نحو قوله - تعالى -: ﴿ **لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ** ﴾[٧].

قال الإمام أحمد[٨]: استثنى على اليقين لا على الشك، وقد علم الله - تعالى - أنهم داخلون المسجد الحرام[٩]. وقوله -صلى الله عليه وسلم-: "وإنا إن شاء الله بكم

---

(١) نقله ابن بطال في شرحه للبخاري (١٠/ ٩٩).

(٢) هو سعيد بن جبير بن هشام، الإمام الشهيد، أبو محمد الكوفي، يروي عن كبار الصحابة وأكثر عن ابن عباس، قتله الحجاج بن يوسف صبراً سنة (٩٥هـ). ينظر: السير (٤/ ٣٢١)، والحلية (٤/ ٢٧٢)، ووفيات الأعيان (٢/ ٣٧١)، والشذرات (١/ ١٠٨).

(٣) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٣/ ٥٣٨)، وسلاح المؤمن في الدعاء والذكر ص (٥١٠) رقم (٤٦/ ٩٨١).

(٤) ينظر: فتح الباري (١١/ ١٤٠).

(٥) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك، الإمام العلامة أبو جعفر الطحاوي، ولد سنة (٢٣٩هـ)، وتوفي سنة (٣٢١هـ). ينظر: السير (١٥/ ٢٧)، وفيات الأعيان (١/ ٧١)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٠٨)، الشذرات (٢/ ٢٨٨).

(٦) شرح مشكل الآثار (٥/ ١٨٨).

(٧) سورة الفتح، الآية (٢٧).

(٨) هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، الإمام أبو عبد الله الشيباني، إمام أهل السنة والجماعة، ولد سنة (١٦٤هـ)، وتوفي سنة (٢٤١هـ). ينظر: السير (١١/ ١٧٧)، والحلية (٩/ ١٦١)، وتاريخ بغداد (٤/ ٤١٢)، والشذرات (٢/ ٩٦).

(٩) ينظر: السنة للخلال، رقم (١٠٥٤) (٣/ ٥٩٦)، بإسناد صحيح، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤٥١).

لاحقون"[1]، والتعليقي؛ وهي التي يعلق بها المكلف فيما يستقبل من الزمان، وهذه هي التي تحظر في الدعاء.

والدعاء عبادة قولية – كما لا يخفى – وأهل السنة يستثنون في العمل لا على القول، قال الإمام أحمد: إنما نصيّر الاستثناء على العمل؛ لأن القول قد جئنا به[2].

"ومثل هذا كثير في كلام أحمد وأمثاله"[3].

وقال الآجري[4] –رحمه الله–: هذا طريق الصحابة –رضي الله عنهم– والتابعين لهم بإحسان، عندهم أن الاستثناء في الأعمال، لا يكون في القول والتصديق بالقلب، وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان[5].

وهذا أوان الشروع في المقصود.

اختلف العلماء والأئمة في النهي على تعليق الدعاء بالمشيئة في المطالب التي يعلم العبد أنها خير له على قولين:

الأول: أن النهي لكراهة التنزيه، وأن العزم في الدعاء مستحب، وهو رأي النووي – رحمه الله–[6] [7]، والقاضي عياض[8] –رحمه الله–، وهو ظاهر قول الكرماني[9] –رحمه الله–. ويرجحه الحافظ ابن حجر –رحمه الله– رغم أنه قرر أن الظاهر ما سيأتي من

---

(١) صحيح مسلم رقم (٩٧٤)، عن عائشة –رضي الله عنها–.

(٢) ينظر: السنة لعبد الله بن أحمد (٣٠٩/١) رقم (٦٠٢)، وقال: لو كان القول كما تقول المرجئة أن الإيمان قول، ثم استثني بعد على القول لكان هذا قبيحاً أن تقول: لا إله إلا الله إن شاء الله، ولكن الاستثناء على العمل. ينظر: السنة للخلال، رقم (١٠٦٧) بإسناد صحيح.

(٣) من فتاوى ابن تيمية (٤٤٨/٧).

(٤) هو محمد بن الحسين بن عبد الله، الإمام أبو بكر الآجري البغدادي، توفي سنة (٣٦٠هـ). ينظر: السير (١٣٣/١٦)، وتاريخ بغداد (٢٤٣/٢)، ووفيات الأعيان (٢٩٢/٤)، والشذرات (٣٥/٣).

(٥) الشريعة ص (١٣٦).

(٦) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن، الشيخ العلامة محيي الدين أبو زكريا النووي، الشافعي، ولد سنة (٦٣١هـ)، وتوفي سنة (٦٧٧هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ (٢٥٠/٤)، وطبقات السبكي (١٦٧/٥)، والشذرات (٣٥٤/٥)، ومعجم المؤلفين (٩٨/٤).

(٧) ينظر: شرح صحيح مسلم (١٠/٩)، والأذكار ص (٣٢٦)، ورياض الصالحين ص (٥٩٦).

(٨) ينظر: إكمال المعلم (١٧٨/٨).

(٩) حيث يرى أن العزم في الدعاء مستحب. ينظر: شرحه للبخاري (الكواكب الدراري) (١٤٥/٢٢–١٤٦).

التحريم – قال: وظاهره أنه – يعني ابن عبد البر – حمل النهي على التحريم، وهو الظاهر، وحمل النووي النهي في ذلك على كراهة التنزيه، وهو أولى[١].

وهو رأي الحافظ العراقي –رحمه الله–[٢]، قال: الظاهر أن النهي عن ذلك على سبيل التنزيه والكراهة[٣]. وهو قول بعض أهل العلم[٤].

الثاني: أن النهي للتحريم، وهو قول ابن عبد البر، قال: يدخل في معنى قوله: اللهم اغفر لي إن شئت، كل دعوة، فلا يجوز لأحد أن يقول: اللهم أعطني كذا وكذا إن شئت، وارحمني إن شئت، وتجاوز عني إن شئت؛ لنهي رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ولأنه كلام مستحيل لا وجه له؛ لأنه لا يفعل إلا ما شاء[٥]. وظاهر تبويب النسائي[٦] في كتابه: "عمل اليوم والليلة"[٧] يفيد النهي عن هذا الدعاء[٨].

ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه دعاء ينهى عنه، وفيه اعتداء[٩]. وجعله العلامة القرافي من الدعاء المحرم الذي ليس بكفر[١٠].

وذكر علل النهي عنه، وأيده العلامة ابن الشاط[١١] بقوله: ما قاله في ذلك صحيح[١٢]. وجعله بعض فقهاء الشافعية مما يبطل الصلاة[١٣].

---

(١) فتح الباري (١١/١٤٠)، ويستفاد هذا الترجيح – أيضاً – من مفهوم ما تقرر من قول آخر للحافظ في الفتح (١٠/١١٩)، ونقل صديق حسن خان قول الحافظ وترجيحه في عون الباري (١٠/٢٥٠).

(٢) هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، الشيخ العلامة زين الدين أبو الفضل العراقي الشافعي، ولد سنة (٧٢٥هـ). وتوفي سنة (٨٠٦هـ). ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٤/١٧١)، والبدر الطالع (١/٣٥٤)، وحسن المحاضرة (١/٢٠٤)، والشذرات (٧/٥٥).

(٣) طرح التثريب (٣/٤٥٠ –٤٥١).

(٤) ومنهم المناوي في فيض القدير (١/٣٤٢)، وابن علان في شرحه لأذكار النووي ص (٣٢٦)، حاشية (١)، والمباركفوري في تحفة الأحوذي (٩/٣٣٠).

(٥) التمهيد (١٩/٤٩)، وحكاه ابن حجر في الفتح (١١/١٤٠)، وصديق حسن خان في عون الباري (١٠/٢٥٠)، وابن علان في شرحه للأذكار ص (٣٢٦).

(٦) هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر، الإمام المحدث أبو عبد الرحمن النسائي، صاحب السنن، ولد سنة (٢١٥هـ)، وتوفي سنة (٣٠٣هـ). ينظر: السير (١٤/١٢٥)، وتذكرة الحفاظ (٢/٦٩٨)، وطبقات السبكي (٣/١٤)، والشذرات (٢/٢٣٩).

(٧) ص (٣٨٧).

(٨) والنهي ظاهره التحريم كما سيأتي.

(٩) ينظر: الفتاوى الكبرى (٢/٤٠٤)، وسيأتي بيانه.

(١٠) الفروق (٤/٤٣٠) – القسم السابع من الدعاء –.

(١١) هو قاسم بن عبد الله بن محمد بن الشاط، أبو محمد الإشبيلي الأنصاري، ولد سنة (٦٤٣هـ)، وتوفي سنة (٧٢٣هـ). ينظر: الديباج (٢٢٦)، وهدية العارفين (١/٨٢٩)، ومعجم المؤلفين (٢/٦٤٤).

(١٢) حاشية ابن الشاط – إدرار الشروق على أنواء الفروق – مطبوعة مع الفروق – (٤/٤٣٠)، حاشية (٢).

(١٣) ينظر: المنهج القويم شرح المقدمة للهيتمي ص (١٣٤)، فتح المعين لشرح قرة العين لزين الدين المليباري الفناني (٢٥٥).

وسياق ابن القيم لهذا الدعاء يشعر بحرمته عنده، إذ ساقه ضمن أدعية محرمة كقوله: لولا الله وفلان، ومطرنا بنوء كذا وكذا، والحلف بغير الله، وأن يقول المسلم لأخيه: يا كافر، ونحوها[1].

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب، في كتابه: "التوحيد": باب قول اللهم اغفر لي إن شئت. ثم ساق الحديث، ثم قال: فيه مسائل: الأولى: النهي عن الاستثناء في الدعاء[2].
وإلى القول بأنه نهي تحريم ذهب جل شراح كتاب التوحيد[3].

والراجح عندي أن النهي على الاستثناء للتحريم، وأن الأمر بالعزم على المسألة للوجوب:

أما كون النهي للتحريم، فلأن ذلك هو ظاهر دلالة الأحاديث، فإن "لا" في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "لا يقولن أحدكم" هي "لا" الناهية، بدليل التصريح بجزم الفعل المضارع بها في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "فلا يقل".

والنهي الأصل فيه أنه للتحريم[4]. قال العلامة الزركشي: النهي للتحريم حقيقة، كما أن مطلق الأمر للوجوب؛ لأن الصحابة رجعوا في التحريم إلى مجرد النهي؛ ولقوله تعالى: ﴿ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ﴾[5]. وهذا هو الذي عليه الجمهور، وتظاهرت نصوص الشافعي عليه، فقال في "الرسالة" في باب العلل في الأحاديث: وما نهى عنه رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فهو على التحريم حتى يأتي دلالة على أنها إنما أراد به غير التحريم... فنقول: إن النهي للتحريم قولاً واحداً حتى يرد ما يصرفه[6].

---

(١) زاد المعاد (٢/٤٧٢).

(٢) التوحيد (١٠٢).

(٣) ينظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله ص (٥٨٥)، وفتح المجيد (٢/٧٥١)، والقول السديد لابن سعدي ص (١١٤)، وفتح الحميد للشيخ عثمان التميمي (٤/١٨٥٦)، وشرح كتاب التوحيد للشيخ ابن باز (١٩٢)، والسبك الفريد (٢/٤٠٥)، وشرح الشيخ ابن عثيمين لرياض الصالحين (شريط، سلسلة لقاء الكتاب المفتوح شريط (١٢٨)، الوجه (ب)، والجديد شرح كتاب التوحيد للقرعاوي (٢٩٦)، وإفادة المستفيد للجطيلي ص (١٩٤)، وإعانة المستفيد للشيخ صالح الفوزان (٣/٣٨٠) وغيرهم.

(٤) ينظر: الإحكام للآمدي (٢/١٨٧)، والمدخل لابن بدران ص (٢٤٣)، والمستصفى للغزالي (٢/١٠٠).

(٥) سورة الحشر، الآية (٧).

(٦) البحر المحيط (٢/٤٢٦ – ٤٢٧)، وينظر: الرسالة ص (٣٤٣ وما بعدها)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (٢/٤٣٧).

ويقـوي دلالـة النهـي هنـا علـى التحـريم تعليـل النبـي –صلـى الله عليـه وسـلم– للنهـي بقوله: "إن الله لا مكره له"، وقوله: "إن الله لا يتعاظمه شيء"، فهذا التعليل وحده يقتضي التحريم.

ويعضده – أيضاً – أن الاستثناء في الدعاء اعتداء فيه[١]؛ والاعتداء في الدعاء – كما قال ابن القيم –: كل سؤال يتضمن مناقضة شرع الشارع وأمره أو خلاف ما أخبر به[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ونوع من الدعاء ينهى عنه، كالاعتداء مثل أن يسأل الرجل ما لا يصلح من خصائص الأنبياء، وليس هو بنبي، وربما هو من خصائص الرب ﷻ.... ومثل أن يقولوا: اللهم اغفر لي إن شئت، فيظن أن الله قد يفعل الشيء مكرهاً، وقد يفعل مختاراً كالملوك، فيقول: اغفر لي إن شئت، وقد نهى النبي –صلى الله عليه وسلم– عن ذلك... فهذه الأدعية ونحوها منهي عنها[٣].

وقال ابن القيم: من العدوان في الدعاء أن يدعو غير متضرع، بل دعاء مدل، كالمستغني بما عنده، المدل على ربه به، وهذا من أعظم الاعتداء المنافي لدعاء الضارع الذليل الفقير المسكين[٤].

وأما كون العزم في الدعاء واجباً، فلأن ذلك دلالة الأوامر الواردة في النصوص المتقدمة؛ فإن اللام في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "ليعزم المسألة"، وقوله: "ليعزم الدعاء" هي لام الأمر بدليل حزم الفعل المضارع بها، بل جاء الأمر بالعزم بصيغة فعل الأمر في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "إذا سألتم الله فاعزموا". والأصل في الأمر أنه للوجوب، حتى يأتي ما يصرفه، كما تقدم في كلام الزركشي. والله أعلم.

المطلب الثالث: استثناء في الدعاء محل نظر.

وهو تعليق الدعاء بفعل الله الذي يتعلق بالضدين، أو الدعاء للغير بغير صيغة الخطاب المعلق بالمشيئة، للتبرك.

---

(١) ينظر: تصحيح الدعاء ص (٦٥).

(٢) بدائع الفوائد (١٣/٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٧١٣/١٠ – ٧١٤)، والاستقامة (١٣١/٢ – ١٣٢).

(٤) بدائع الفوائد (١٣/٣).

أولاً: الدعاء المعلق بفعل الله الذي يتعلق بالضدين.

وقد عده العلامة القرافي من الدعاء المحرم الذي ليس بكفر، وله أمثلة، ذكرها فقال:

الأول: أن يقول: اللهم افعل بي ما أنت له أهل في الدنيا والآخرة، وهذا الدعاء يعتقده جماعة من العقلاء أنه حسن، وهو قبيح، وبيان ذلك: أن الله – تعالى – كما هو أهل المغفرة في الذنوب هو أهلٌ للمؤاخذة عليها، ونسبة الأمرين إلى جلاله – تعالى – نسبة واحدة، وكذلك تعلق قدرته – تعالى – وقضائه بالخيور كنسبة تعلقها بالمكاره والشرور، وليس أحدهما أولى بشأنه من الآخر عند أهل الحق، وأن له أن يفعل الأصلح لعباده، وأن لا يفعله، ونسبة الأمرين إليه – تعالى – نسبة واحدة، وكل ذلك شأن الله – تعالى – في ملكه، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون، والخلائق كلهم دائرون بين عدله وفضله، فمن هلك منهم فبعدله، ومن نجا فبفضله، وعدله وفضله من شأنه، ونسبتهما إليه – تعالى – نسبة واحدة، لا يزيده الإحسان جلالاً وعظمة، ولا ينقصه العدل من جلاله وعظمته، بل الأمران مستويان بالنسبة إليه، وكلاهما شأنه، فمن دعا بذلك، وقال: اللهم افعل بي ما أنت أهله، فقد سأل من الله – تعالى – أن يفعل به إما الخير، وإما الشر، وأن يغفر له أو يؤاخذه، وهذا معنى قوله –عليه السلام–: "لا يقل أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت"، ولأن الدعاء بمثل هذا فيه إظهار الاستغناء وعدم الافتقار، فيكون معصية[1]، إلا أن ينوي الداعي ما أنت أهله من الخير الجزيل، ولا يقتصر في نيته على مطلق الخير، فإن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يقول: "إذا سألتم الله فأعظموا المسألة؛ فإن الله لا يتعاظمه شيء" و"إذا سألتم الله تعالى فاسألوه الفردوس الأعلى"[2]، فإن عريت نفس الداعي عن نية تعظيم المسألة مع القصد إلى الخير في الجملة، فقد ذهب التحريم[3]، وإن عريت عن النية بالكلية، كان بهذا اللفظ عاصياً.

---

(١) علّق عليه ابن الشاط بقوله: قد تقدم أن ما قاله في مثل ذلك صحيح. حاشية ابن الشاط مع الفروق (٤/ ٤٣١)، حاشية (٢).

(٢) صحيح البخاري (٧٩٠)، عن أبي هريرة –رضي الله عنه–.

(٣) علق عليه ابن الشاط بقوله: ما قاله في ذلك صحيح، والله أعلم. حاشية ابن الشاط مع الفروق (٤/ ٤٣١) حاشية (١).

وهذا الدعاء إنما يستقيم على مذهب المعتزلة[1] الذين يعتقدون أن الله – تعالى – يجب عليه رعاية المصالح[2]، ولأنه أهل للخير فقط. ولا ينسب إلى شأنه إلا ذلك، فهذا هو شأنه عندهم... فلا خير في هذا الدعاء على كل تقدير. ثم قال: ولا شك أن كل أحد إنما يريد بهذا الدعاء الخير، ولكن بناءً على أن ذلك هو شأن الله – تعالى – وأنه أهله ليس إلا، فهي شائبة اعتزال تسبق إلى الطباع، فاحذرها، واقصد بنيتك ما يليق بجلال ربك[3].

المثال الثاني: أن يقول: اللهم افعل بي في الدنيا والآخرة ما يليق بعظمتك، واللائق بعظمته وجلاله وكبريائه وذاته وربوبيته، وكل ما يأتي من هذا الباب واحد، وهو الفضل والعدل، وهما على حد سواء، ليس أحدهما أولى من الآخر بالنسبة إلى عظمته، فيكون جميع ذلك محرماً لما مر[4].

---

(١) هم فرقة كلامية ظهرت في أوائل القرن الثاني، وسلكت منهجاً عقلياً متطرفاً في بحث العقائد، وزعيمهم واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري لما خالفه في حكم مرتكب الكبيرة؛ ولهم أصول خمسة من اعتقدها فهو معتزلي، وهي: التوحيد، ويعنون به نفي الصفات، والعدل، وعنوا به إنكار القدر، والمنزلة بين المنزلتين، وهو أساس تلقيبهم بالمعتزلة، والوعد والوعيد، وأوجبوا على الله إنفاذ وعده ووعيده، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمنوا الخروج على الأئمة الظلمة. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني ص (٤٣)، والفرق بين الفرق للبغدادي ص (١١٢)، والتنبيه والرد للملطي ص (٣٥)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص (٢٧).

(٢) ينظر من كتبهم: المغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار (٥٦/١٤)، ومتشابه القرآن له ص (٤٥)، وشرح الأصول الخمسة له ص (٥١٨).

(٣) علق عليه ابن الشاط بقوله: حكمه بالمعصية في مثل هذا الدعاء فيه نظر؛ فإنه لا يخلو أن يكون الداعي ممن يعتقد مذهب الاعتزال أو لا، فإن كان الأول فذلك ضلال كما قال، وهو مختلف فيه، هل هو كفر؟ أو ضلال غير كفر؟ وإن كان لا يعتقد مذهبهم؛ فقرينة الحال في كون الإنسان لا يريد لنفسه إلا الخير مع سلامته من اعتقاد الاعتزال تُقيد مطلق دعائه، فلا كفر، ولا معصية. حاشية ابن الشاط (٤٣٢/٤) (٣).

(٤) علق عليه ابن الشاط بقوله: الكلام على هذا المثال كالذي قبله. المصدر السابق (٤٣٣/٤) (١).

الثالث: أن يقول: اللهم هبني ما يليق بقضائك وقدرك، واللائق بقضائه وقدره الكثير والحقير، والخير والشر، ومحمود العاقبة وغير محمودها، فيكون ذلك حراماً لما تقدم[1].

ثانياً: الدعاء للغير بغير صيغة الخطاب، المعلق بالمشيئة بقصد التبرك.

لا يخلو دعاء العبد باعتبار المدعو له من عدة أقسام: أن يدعو الإنسان لنفسه، فيأتي بصيغة المفرد مثل: رب اغفر لي، أو بصيغة الجمع كقوله – تعالى –: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾[2].

أو يدعو لغيره، كدعاء المسلم لولده: اللهم أصلحه ونحو ذلك، أو لنفسه ولغيره بصيغة الجمع كما في دعاء القنوت ونحوه، أو يدعو لنفسه ولغيره، فيبدأ بنفسه، ثم بغيره كقوله: رب اغفر لي ولوالدي ونحوه[3].

والدعاء للغير قد يكون بغير صيغة الخطاب كأن يقول: الله ييسر له الأمور، أو غفر الله له، أو رزقه الله، ونحو ذلك.

ويقرر بعض أهل العلم أن هذا النوع من الدعاء يجوز تعليقه بمشيئة الله؛ لأنه ليس فيه ما يشعر بالاستغناء؛ لأنه ليس على وجه الخطاب، بل هو للتبرك باسم الله، كمن يقول لصاحبه وقد حج، أو اعتمر: تقبل الله منك إن شاء الله. ونحوه أن يقصد الإخبار، كأن يقول: الله يرحمه، ويغفر له إن شاء الله، فيكون قصده الإخبار عن أن الأمور كلها تقع بمشيئة الله، فلا حرج عليه. بينما منعه بعض أهل العلم؛ لأن هذا الدعاء، وإن كان ليس بمواجهة، فإنه داخل في تعليق الدعاء بالمشيئة، والله ﷻ لا مكره له، فعموم المعنى المستفاد من قوله: "لا مكره له" يشمل هذا وهذا، وإن كان قوله: اللهم اغفر لي إن شئت، أعظم، ولكن القول الآخر داخل – أيضاً – في علة النهي ومعناه؛ ولهذا لا يسوغ استعماله، فالأدب مع الله يقتضي ألا تستعمل هذه العبارة مطلقاً.

---

(١) علق عليه ابن الشاط بقوله: الكلام على هذا المثال كالذي قبله. المصدر السابق (٤/ ٤٣٣) (٢)، وكلام القرافي في الفروق (٤/ ٤٣٠ – ٤٣٣).

(٢) سورة الفاتحة، الآية (٦).

(٣) تصحيح الدعاء ص (٤٦ – ٤٧).

ولأهمية هذه المسألة، وانتشارها بين كثير من الناس، يحسن إلقاء بعض الضوء على كلام أهل العلم المجيزين والمانعين.

القول الأول: جواز تعليق الدعاء للغير بالمشيئة تبركاً، إذا لم يكن بصيغة الخطاب، وهو رأي الحافظ ابن حجر –رحمه الله– قال: قال الداودي[١]: معنى قوله: "ليعزم المسألة" أن يجتهد ويلح، ولا يقل: إن شئت، كالمستثني، ولكن دعاء البائس الفقير، قلت: وكأنه أشار بقوله: كالمستثني إلى أنه إذا قالها على سبيل التبرك، لا يكره، وهو جيد[٢]. ونقله صديق حسن خان كالمقر له[٣].

وهو رأي ابن عاشور[٤] قال: وجملة "إن شاء الله" تأدب مع الله، كالاحتراس في الدعاء الوارد بصيغة الأمر، وهو لمجرد التيمن، فوقوعه في الوعد والعزم والدعاء بمنزلة وقوع التسمية في أول الكلام، وليس هو من الاستثناء الوارد النهي عنه في الحديث؛ لأن ذلك في الدعاء المخاطب به الله صراحة[٥].

وقد سئل العلامة ابن عثيمين –رحمه الله– عن بعض الناس عندما يدعو يقول: الله يهديه إن شاء الله، فهل تقرن المشيئة بالدعاء؟ فأجاب –رحمه الله–: إن الغالب على الذين يقولون مثل هذا لا يريدون بذلك التعليق، وإنما يريدون بذلك التبرك، فإن كان هذا مرادهم، فلا بأس بذلك، أما إذا كانوا يريدون التعليق، فلا ينبغي أن يقولوا هذا؛ لأنه يشبه ما نهى عنه –صلى الله عليه وسلم– في قوله: "لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت"، وإن كان بينهما فرق من حيث أن التاء في قوله: "إن شئت"

---

(١) هو أحمد بن نصر، ويقال: أحمد بن سعيد الأسدي المالكي، العلامة أبو جعفر الداودي، توفي سنة (٤٠٢هـ). ينظر: الديباج (٣٥)، ومعجم المؤلفين (١/ ٣١٩).

(٢) فتح الباري (١١/ ١٤٠).

(٣) عون الباري (١٠/ ٢٥١).

(٤) هو محمد الطاهر بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين بتونس، وشيخ جامع الزيتونة، ولد سنة (١٢٩٦هـ)، وتوفي سنة (١٣٩٣هـ). ينظر: الأعلام (٦/ ١٧٤)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٣٦٣).

(٥) تفسير التحرير والتنوير (١٣/ ٥٥ – ٥٦).

للخطاب، وأما: إن شاء الله، فهو للغائب، ومخاطبة المخاطب بمثل هذا أعظم من أن يجعل ذلك بصيغة الغائب[١].

القول الثاني: النهي عن هذا التعليق، وهو قول العلامة ابن باز، قال: فعلى المؤمن أن يكون شديد الرغبة فيما عند الله، شديد التعلق بالله، شديد اللجوء والانكسار، وأن يسأله سؤال الراغب المضطر، ولا يستثني، وكذلك دعاؤه لإخوانه، لا يقل: غفر الله لك إن شاء الله، بل يجزم، ولا يقول: إن شاء الله، ولو تبركاً، فلا يستثنى أبداً[٢].

وقال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ: لا يجوز في الدعاء أن يواجه العبد ربه بهذا القول: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، وهذا واضح ظاهر في الدعاء الذي فيه المخاطبة؛ ولهذا قال بعض أهل العلم: إن هذا يتقيد بالدعاء الذي فيه خطاب، أما الدعاء الذي ليس فيه خطاب، فيكون التعليق بالمشيئة ليس تعليقاً لأجل عدم الحاجة، أو منبئاً عن عدم الحاجة، كهذا الدعاء، بل هو للتبرك، كمن يقول: – رحمه الله – إن شاء الله، أو غفر الله له إن شاء الله، أو الله يعطيه من المال كذا وكذا إن شاء الله ونحو ذلك، فهذا قالوا: لا يدخل في هذا النوع؛ لأنه ليس على وجه الخطاب، وليس على وجه الاستغناء، ولكن الأدب يقتضي ألا تستعمل هذه العبارة في الدعاء مطلقاً؛ لأنها، وإن كانت ليست بمواجهة، فإنها داخلة في التعليق، والله – جل وعلا – لا مكره له، فعموم المعنى المستفاد من قوله: "فإن الله لا مكره له" عموم هذا التعليل يشمل هذا وهذا، ولا شك أن قول: اللهم اغفر لي إن شئت أعظم، ولكن القول الآخر داخل – أيضاً – في علة النهي ومعنى النهي؛ ولهذا لا يسوغ استعماله[٣].

والذي يظهر لي – والله أعلم – أن القول الثاني أقوى، لعموم النهي في ذلك، ولأن التعليل له يشمل الاستثناء المنهي عنه – المتقدم – ويشمل هذا – أيضاً – وقد جاء الشرع المطهر بسد الذرائع المفضية إلى الشرك في الأقوال والأعمال ، ومن ذلك منع

---

(١) المناهي اللفظية (٣٣ – ٣٤) (٣٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد (٢٤٢)، وجعله سليم الهلالي من بدع الدعاء. ينظر: بهجة الناظرين شرح رياض الصالحين (٢/ ٢٢٥).

(٣) التمهيد شرح كتاب التوحيد (٢/ ٢٣١).

بعض الألفاظ التي قد توهم معاني باطلة، وإن كان قائلها لم يقصد المعنى الباطل، فالأولى أن تمنع هذه العبارة مطلقاً في الدعاء، والله أعلم.

* * *

المبحث الثالث

نصوص قد يعارضها ظاهر ما تقدم تقريره

تقدم أنه لا ينبغي تعليق الدعاء بالمشيئة، وأنه يجب على العبد أن يعزم في الدعاء، فإذا تقرر ذلك فما الجواب عن بعض النصوص التي قد يفهم من ظاهرها وقوع الاستثناء في الدعاء؟.

ومن هذه النصوص الآتي:

١- ما جاء في الصحيح عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن المصطفى -صلى الله عليه وسلم- دخل على أعرابي يعوده، وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- إذا دخل على مريض يعوده قال له: "لا بأس، طهور إن شاء الله". قال الأعرابي: قلت: طهور؟ كلا بل هي حمى تفور - أو تثور - على شيخ كبير، تزيره القبور. فقال -صلى الله عليه وسلم-: "فنعم إذاً"[1]. قال الحافظ: وقوله: "إن شاء الله" يدل على أن قوله: "طهور" دعاء لا خبر[2].

وهذا القول من الحافظ بناءً على رأيه أن الاستثناء في الدعاء ليس بمحرم، بل مكروه، كما تقدم بيانه.

وقد أجيب عن الاستدلال بهذا الحديث بالآتي:

أولاً: أن قوله: "طهور إن شاء الله" للبركة، فيكون ذلك من جهة التبرك لا التعليق[3].

ثانياً: وهو من أحسن التوجيهات، أن قوله: "طهور إن شاء الله" من باب الخبر لا من باب الدعاء، "فهو إخبار على طريق البشارة"[4]. فهو قال للأعرابي: هذه الحمى طهور لك، طهور لك في دينك، وطهور لك في بدنك، فتصبح بعدها سالماً، فأخبره النبي -صلى الله عليه وسلم- بذلك؛ لأن قوله: "طهور" مرفوع، والرافع له مبتدأ محذوف أو الابتداء المحذوف بقوله: "طهور إن شاء الله" وليس المراد الدعاء؛ لأنه لو كانت دعاءً لصارت

---

(١) صحيح البخاري رقم (٥٦٥٦، ٥٦٦٢).

(٢) فتح الباري (١٠/١١٩)، ونقله العيني دون التصريح بأنه كلام الحافظ، كعادته غفر الله له. ينظر: عمدة القاري (٢١/٢١٨).

(٣) ينظر: المنتقى شرح الموطأ (٤/٣٥٩)، والمرقاة (٤/١١)، وشرح كتاب التوحيد للشيخ الغنيمان (٢/٢٣٢).

(٤) من كلام العلامة ابن دقيق العيد، نقله ابن حجر في الفتح (١٠/٦٠٨).

منصوبة نحو: اللهم اجعلها طهوراً، فلو قال: طهوراً إن شاء الله، يعني: اجعلها اللهم طهوراً، فيكون دعاءً.

فالظاهر من السياق من اللغة ومن القصة أن المراد: الخبر، فإذا كان المراد الخبر، فلا يعارض الدعاء بقول القائل: اللهم اغفر لي إن شئت؛ لأن النبي –صلى الله عليه وسلم– علّق الخبر بالمشيئة، فقال: "طهور إن شاء الله"، كما قال ﷻ: ﴿ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾[1]، وقوله: ﴿ ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾[2].

ولو قلت: فلان مرحوم أو فلان في الجنة، فهو خبر لا بد من تقييده بالمشيئة، ولكن لو قلت: اللهم ارحمه، فلا يقيد ذلك بالمشيئة.

قال العلامة ابن عثيمين –رحمه الله–: قوله "لا بأس" يعني لا شدة عليك ولا أذى، وقوله: "طهور" يعني هو طهور إن شاء الله، وإنما قال النبي –صلى الله عليه وسلم–: "إن شاء الله" لأن هذه جملة خبرية وليست جملة دعائية؛ لأن الدعاء ينبغي للإنسان أن يجزم فيه، ولا يقل: إن شئت... وأما قول: إن شاء الله في هذا الحديث، فهذا لأنه خبر وتفاؤل، فيقول: لا بأس، كأنه ينبغي أن يكون به بأس، ثم يقول: إن شاء الله، لأن الأمر كله بمشيئة الله ﷻ، فيؤخذ من هذا الحديث أنه ينبغي لمن عاد المريض إذا دخل عليه أن يقول: لا بأس، طهور إن شاء الله[3].

فالاستثناء باعتبار حال الإنسان، فقد يضجر الإنسان ولا يصبر، فلا تكون تطهيراً له، بل تكون سبباً لزيادة الإثم، وذلك حال الأعرابي الذي دخل عليه –صلى الله عليه وسلم–، فقال له: "طهور إن شاء الله" فقال: كلا بل حمى تفور على شيخ كبير.... فال المصطفى: "فنعم إذاً".

٢ – ونحو الحديث السابق ما جاء أن المصطفى –صلى الله عليه وسلم– كان يقول إذا أفطر: "ذهب الظمأ وابتلت العروق، وثبت الأجر إن شاء الله"[4].

---

(١) سورة الفتح، الآية (٢٧).

(٢) سورة يوسف، الآية (٩٩).

(٣) شرح رياض الصالحين (٣/ ٦٨).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٣٥٧)، والدارقطني (٢/ ١٨٥)، والبيهقي (٤/ ٢٣٩)، وابن السني (٤٧٢)، والحاكم وصححه (١/ ٤٢٢)، عن ابن عمر بإسناد حسنه الدارقطني كما في التلخيص الحبير لابن حجر

وصورة المسألة: هل أنت تخبر أن الأجر ثبت، أو تطلب من الله أن يثبت لك الأجر؟ فإن كان طلباً فهو دعاء، فكيف علقه بالمشيئة؟ قال العلامة ابن عثيمين: القائل قد يريد بها التبرك لا التعليق، فالتقييد بإن شاء الله أهون من إن شئت، والحديث فيه نظر من حيث الصحة، لكن ثبت نحوه، وهو "لا بأس طهور إن شاء الله"، والجواب أن هذه جملة مبنية على الرجاء[1].

وقد ورد التعليق بالمشيئة في بعض الجمل والعبارات التي ظاهرها الدعاء، والراجح أنها من باب الخبر لا الدعاء، كقوله –صلى الله عليه وسلم–: "اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً وأنت تجعل الحزن سهلاً إن شئت"[2].

فهذا كله إخبار، وليس من باب الدعاء، ولهذا جاء التعليق فيه.

ونحوه قوله –صلى الله عليه وسلم–: "إني اختبأت دعوتي، وهي نائلة – إن شاء الله – من لا يشرك بالله شيئاً"[3]، فهو خبر لا دعاء، وهو استثناء في أمور يقينية ليست معلقة، قال الإمام أحمد – بعد أن ساق جملة من النصوص ومنها هذا الحديث –: وهذا كثير وأشباهه على اليقين[4].

وقد روي دعاء عن المصطفى –صلى الله عليه وسلم– وهذا لفظه: "اللهم ما قلت من قول أو حلفت من حلف أو نذرت من نذر فمشيئتك بين يدي ذلك كله، ما شئت كان وما لم يشأ لم يكن..."[5].

(٢٠٣/٢)، وأقره ابن حجر، والحديث حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٤٤٩/٢)، رقم (٢٠٦٦)، وفي إرواء الغليل (٣٩/٤) رقم (٩٢٠).

(١) المجموع الثمين من فتاوى ابن عثيمين (١٢١/١).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٩٧٤)، وابن السني (٣٥٣)، وقد صححه الحافظ ابن حجر. ينظر: موسوعة الحافظ ابن حجر الحديثية جمع وإعداد بعض طلبة العلم سلسلة من إصدارات الحكمة (٦٦٤/٥)، رقم (١١٩)، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح، الإحسان لابن بلبان (٢٥٥/٣).

(٣) صحيح مسلم رقم (١٩٩) (٣٣٨) عن جابر –رضي الله عنه–.

(٤) السنة للخلال (٥٩٥/٣ – ٥٩٦)، رقم (١٠٥٤) بإسناد صحيح، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٤٥١/٧). وجعله الحافظ استثناءً للتبرك. ينظر: الفتح (٩٦/١١)، وعمدة القاري (٤٤/٣٣).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك (٥١٦/١) عن زيد بن ثابت، وصححه! وتعقبه الذهبي فقال: أبو بكر – وهو أبو بكر بن أبي مريم الغساني – ضعيف، فأين الصحة؟! وقد ضعفه أحمد وغيره لكثرة ما يغلط، وقال ابن حبان: رديء الحفظ، لا يحتج به إذا انفرد، وقال ابن عدي: لا يحتج به.

والحديث – على ضعفه – ليس فيه تعليق للدعاء بالمشيئة، بل إخبار بأن مشيئة الله كائنة، وما لم يشأ لم يكن.

ومما استشكله بعض المفسرين ما جاء في دعاء زكريا: ﴿ وَزَكَرِيَّآ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرۡنِي فَرۡدٗا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ﴾[1].

قال العلامة الشوكاني[2] – في تفسيرها –: أي خير من يبقى بعد كل من يموت، فأنت حسبي إن لم ترزقني ولداً[3].

وقال العلامة الآلوسي[4]: قيل: أراد بذلك رد الأمر إليه – سبحانه – كأنه قال: إن لم ترزقني ولداً يرثني فأنت خير وارث، فحسبي أنت، واعترض بأنه لا يناسب مقام الدعاء؛ إذ من آداب الدعاء أن يدعو بجد واجتهاد، وتصميم منه، ويمكن أن يقال: ليس هذا من قبيل: ارزقني إن شئت؛ إذ ليس المقصود منه إلا إظهار الرضا والاعتماد على الله لو لم يجب دعاءه، وليس المقصود ارزقني إن شئت[5].

وجاء في تفسير قوله – تعالى – حكاية عن دعاء موسى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرٗا لِّلۡمُجۡرِمِينَ ﴾[6]، أن قوله: ﴿ فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرٗا لِّلۡمُجۡرِمِينَ ﴾ دعاء، وأن ابن عباس قال: لم يستثن موسى في هذا، فابتلي من ثاني يوم[7].

ينظر: الميزان للذهبي (٤/٤٩٨) رقم (١٠٠٠٦)، والمغني في الضعفاء (٢/٧٧٤) رقم (٧٣٤٠)، والكامل لابن عدي (٢/٣٦ – ٤٠)، والمجروحين لابن حبان (٣/١٤٦).

(١) سورة الأنبياء، الآية (٨٩).

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن، الشيخ العلامة أبو عبد الله الصنعاني الشوكاني، ولد سنة (١١٧٣هـ)، وتوفي سنة (١٢٥٠هـ). ينظر: التاج المكلل لصديق حسن خان (٣٠٥)، والمجددون في الإسلام للصعيدي ص (٤٧٢)، ومعجم المؤلفين (٣/٥٤١).

(٣) فتح القدير (٣/٤٢٤).

(٤) هو محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، العلامة شهاب الدين أبو الثناء، ولد سنة (١٢١٧هـ)، وتوفي سنة (١٢٧٠هـ). ينظر: المسك الأذفر لمحمود شكري الآلوسي (١/٥ – ٢٥)، وهدية العارفين (٢/٤١٨)، والأعلام (٨/٥٣)، ومعجم المؤلفين (٣/٨١٥).

(٥) تفسير الآلوسي – روح المعاني – (١٢/٤٥٧).

(٦) سورة القصص، الآية (١٧).

(٧) ينظر: تفسير البغوي (٦/١٩٨)، وتفسير الماوردي (٣/٢٢)، وتفسير الخازن (٥/٩٨)، وتفسير البيضاوي (١/٢٨٧)، وتفسير أبي السعود (٧/٧)، والكشف والبيان للثعلبي (١٠/٣٧)، وتفسير ابن عادل (١٢/٣٦٨)، ونحوه في تفسير الطبري (١٨/٩١).

قال العلامة القرطبي: وقال الفراء[1]: المعنى: اللهم فلن أكون ظهيراً للمجرمين، وزعم أن قوله هذا هو قول ابن عباس[2]. قال النحاس[3]: وأن يكون بمعنى الخبر أولى وأشبه بنسق الكلام، كما يقال: لا أعصيك؛ لأنك أنعمت عليّ. وهذا قول ابن عباس على الحقيقة لا ما حكاه الفراء؛ لأن ابن عباس قال: لم يستثن فابتلي من ثاني يوم، والاستثناء لا يكون في الدعاء، لا يقال: اللهم اغفر لي إن شئت.

وأعجب الأشياء أن الفراء روى عن ابن عباس هذا، ثم حكى عنه قوله[4]. قلت: إنه خبر لا دعاء، وعن ابن عباس: لم يستثن فابتلي به مرة أخرى، يعني: لم يقل: فلن أكون إن شاء الله، وهذا نحو قوله: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[5].

هذا ما تيسر لي دراسته وبحث من المسائل المتعلقة بالاستثناء في الدعاء، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

* * *

---

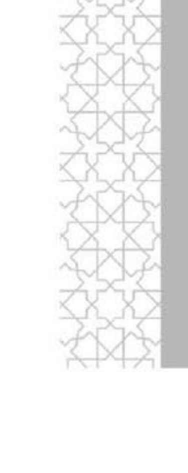
(١) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، العلامة أبو زكريا النحوي صاحب الكسائي، توفي سنة (٢٠٧هـ). ينظر: السير (١٠/١١٨)، وتاريخ بغداد (١٤/١٤٦)، ووفيات الأعيان (٦/١٧٦).

(٢) معاني القرآن (٢/٣٠٤).

(٣) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل، العلامة إمام العربية أبو جعفر النحاس المصري النحوي، توفي سنة (٣٣٨هـ) غرقاً. ينظر: السير (١٥/٤٠١)، ووفيات الأعيان (١/٩٩)، والبداية والنهاية (١٥/٢٠١)، والوافي بالوفيات (٧/٣٦٢)، والشذرات (٢/٣٤٦).

(٤) إعراب القرآن (٣/٢٣٢).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (١٦/٢٤٩ – ٢٥٠)، والآية من سورة هود (١١٣).



الخاتمة:

أبرز نتائج البحث:

(١) للدعاء في اللغة عدة معانٍ، وفي الاصطلاح عرّفه العلماء بتعريفات عدة، تدور حول مناداة العبد الله ﷻ لجلب نفع أو دفع ضر، وفي الدعاء إظهار للفقر والحاجة إلى الله، والتذلل والخضوع له.

والمناسبة بين المعنى اللغوي والشرعي واضحة، فمن معاني الدعاء في اللغة الطلب والعبادة والرغبة، وهذه المعاني موجودة في المعنى الشرعي.

(٢) الدعاء من أجلّ العبادات، بل هو العبادة، وله منزلة عظيمة في العقيدة، وصلة قوية بها، فيدخل في أبواب التوحيد الثلاثة: الربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات، ويعد الدعاء من أعظم الأسباب التي يؤمر بها الناس، وليس ثمّ تعارض بينه وبين الإيمان بالقضاء والقدر.

(٣) للاستثناء في اللغة عدة معانٍ، منها الصرف والعطف والتكرير، وغيرها، وتعددت عبارات العلماء وأهل الأصول في تعريفه اصطلاحاً، ومن هذه التعريفات: إيراد لفظ يقتضي رفع ما يوجب عموم اللفظ، أو رفع ما يوجبه اللفظ. والمقصود به هنا التعليق بمشيئة الله، ويكون بإلا أو إحدى أخواتها، ومنه التعليق بالشرط.

(٤) الاستثناء في الدعاء هو أن يعلق المسلم دعاءه الله ﷻ بمشيئته –تعالى– أو بالشرط، أو بإلا أو ما يقوم مقامها، ولهذه المسألة صلة قوية وعظيمة بالتوحيد ونفي ما يضاده.

(٥) ينقسم الاستثناء في الدعاء إلى ثلاثة أقسام:

أ– استثناء مشروع، وهو تعليق العبد سؤاله الله ﷻ على أمر لا يعلمه، أو لا يتحقق له مصلحته، أو يعلق دعاءه للميت المجهول الحال له.

ب– استثناء منهي عنه، وهو أن يعلق العبد سؤاله الله في المطالب التي يعلم أنها خير محض له على مشيئة الله أو إرادته.

ج– استثناء محل نظر، وهو أن يعلق الدعاء إذا كان بغير صيغة الخطاب بالمشيئة تبركاً.

أما الجائز، فكحديث الاستخارة، وحديث: "لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به،

فإن كان لابد متمنياً للموت، فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي"، وغيرها من النصوص، ومنه تعليق الدعاء للميت المجهول حاله، بالشرط.

وأما المنهي عنه، مثل قول: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارزقني إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، وقد بين العلماء علل النهي عن هذا الاستثناء وهي: ما يُفهم من هذا اللفظ من أن الله له مُكْرِه – تعالى وتقدس –، وما يُفهم من هذا اللفظ من استغناء العبد عن الله ﷻ، وما يُفهم منه من أن الله يتعاظم عليه شيء، وكل هذه الأمور محالة، والله ينزّه عنها، ولكن التعليل الأول أخطر وأعظم، والثاني والثالث خطأ عظيم.

وقد اختلف العلماء في الاستثناء المنهي عنه، هل هو نهي تحريم أو كراهة؟ والراجح أنه نهي تحريم.

وأما الاستثناء محل نظر، فهو تعليق الدعاء بشأن الله، وهذا له صور وأمثلة، يشرع بعضها، وبعضها لا يشرع، وهي تدور حول قصد الداعي ونيته، ومن الاستثناء محل نظر: الدعاء المعلق للغير بالمشيئة، بقصد التبرك، وفيه خلاف بين أهل العلم، فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، والأولى المنع من هذا اللفظ.

(٦) وردت عدة نصوص يُفهم من ظاهرها مشروعية الاستثناء في الدعاء، وقد أجاب بعض العلماء عنها، بأن الاستثناء منها للتبرك لا للتعليق، وأحسن الأجوبة أن هذه النصوص من باب الخبر، لا من باب الدعاء، ويجوز التعليق في الخبر بالمشيئة.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

(١) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للزبيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٢) أحاديث القصاص، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

(٣) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٤) الأحكام في أصول الأحكام، للآمدي، تعليق وتحقيق الشيخ عبد الرزاق عفيفي وعبد الله ابن فريان وعلي الصالحي، مؤسسة النور للطباعة، الرياض، ط١، ١٣٨٧هـ.

(٥) أحكام القرآن، لابن العربي، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

(٦) أحكام لعن الكافرين وعصاة المسلمين - دراسة عقدية - للدكتور سليمان الغصن، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م. الرياض.

(٧) الآداب الشرعية، لابن مفلح، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(٨) الأدب المفرد، للبخاري، نشره قصي محب الدين، القاهرة، ط٢، ١٣٧٩هـ.

(٩) الأذكار، للنووي، دار الكتب العلمية، بيروت، توزيع مكتبة عباس الباز بمكة، د.ت.

(١٠) إرواء الغليل من تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ الألباني، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(١١) الاستغناء في أحكام الاستثناء، للقرافي، تحقيق: د. طه محسن، وليس على الكتاب بيان الجهة الطابعة، وهناك طبعة أخرى بتحقيق محمد عبد القادر عطا، بدار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

(١٢) الاستقامة، لابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩١م. ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(١٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح الفوزان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٢٣هـ.

(١٤) الاعتداء في الدعاء، لمحمد بن أحمد الفيفي، ط١، ١٤٢٧هـ، وليس على الكتاب بيان الجهة الطابعة.

(١٥) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرازي، ومعه كتاب المرشد الأمين لطه عبد الرؤوف

ومصطفى الهواري، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

(١٦) إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٩م.

(١٧) الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ١٩٨٤م.

(١٨) إعلام الموقعين، لابن القيم، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م. ط أخرى بالكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٣٨٨هـ، دار الكتب الحديثة.

(١٩) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لابن القيم، المكتبة الثقافية، بيروت، د.ت.

(٢٠) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، لعبد الرحمن الجطيلي، دار اللواء للنشر، الرياض، ط١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

(٢١) الاقتداء في الذكر والدعاء، لمحمد جودة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(٢٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٢٣) إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر، طبع تحت مراقبة د. محمد عبد المعين خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط١، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

(٢٤) إيضاح المكنون على كشف الظنون، لإسماعيل باشا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

(٢٥) البحر المحيط، للزركشي، تحرير عبد القادر العاني، ومراجعة عمر الأشقر، دار الصفوة للطباعة والنشر، مصر، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

(٢٦) البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٢٧) بدائع الفوائد، لابن القيم، إدارة الطباعة المنيرية، بالقاهرة، مصور عنها بدار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

(٢٨) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

(٢٩) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، اعتنى به محمد أبو الفضل إبراهيم، توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ط٣، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

(٣٠) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.

(٣١) بهجة الناظرين شرح رياض الصالحين، لسليم الهلالي، محمل من الإنترنت.

(٣٢) تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م، من إصدارات وزارة الإرشاد والإنباء بالكويت.

(٣٣) التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، لصديق حسن خان، تصحيح عبدالكريم

شرف الدين، المطبعة الهندية العربية، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م، الهند.

(٣٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د.ت.

(٣٥) تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، للمباركفوري، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

(٣٦) تذكرة الحفاظ للذهبي، وضع حواشيه زكريا عميرات، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٣٧) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، تحقيق: د. أحمد بكير محمود، منشورات مكتبة الحياة، بيروت ودار مكتبة الفكر، طرابلس بليبيا، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

(٣٨) الترغيب والترهيب للمنذري، تحقيق مجموعة محققين، دار ابن كثير والكلم الطيب، بدمشق، ومؤسسة علوم القرآن بعجمان، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

(٣٩) تصحيح الدعاء، للشيخ بكر أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

(٤٠) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. أحمد علي مباركي، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، وليس على الكتاب بيان الجهة الطابعة.

(٤١) التعريفات، للجرجاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٧هـ – ١٩٣٨م.

(٤٢) تفسير البغوي – معالم التنزيل – تحقيق مجموعة محققين، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط٣، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

(٤٣) تفسير ابن الجوزي – زاد المسير – تقديم زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(٤٤) تفسير ابن سعدي،– تيسير الكريم الرحمن –، تحقيق محمد زهري النجار، مؤسسة الرسالة، دار المؤيد، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

(٤٥) تفسير الشوكاني،– فتح القدير –، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، توزيع دار الأندلس الخضراء، جدة، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

(٤٦) تفسير الطبري،– جامع البيان –، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م.

(٤٧) تفسير ابن عادل – اللباب في علوم الكتاب – تحقيق مجموعة محققين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٤٨) تفسير القرطبي،– الجامع لأحكام القرآن –، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

(٤٩) تفسير ابن كثير، تحقيق مجموعة محققين، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض.

(٥٠) تفسير الكلبي،– التسهيل لعلوم التنزيل –، تحقيق محمد عبد المنعم اليونسي، وإبراهيم عطوة عوض، مطبعة حسان، القاهرة، ودار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

(٥١) تقريب التهذيب، لابن حجر، اعتنى به محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا ودار القلم بدمشق، ط٣، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

(٥٢) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر، المطبعة العربية بإدارة البحوث الإسلامية، بالجامعة السلفية بباكستان، د.ت.

(٥٣) التمهيد، لابن عبد البر، تحقيق محمد الفلاح، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م، ط أخرى بتحقيق أسامة إبراهيم، نشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

(٥٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، لصالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار التوحيد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

(٥٥) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، للملطي، تحقيق وتعليق محمد زاهد الكوثري، مكتبة المثنى، بغداد، ١٣٨٨هـ.

(٥٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، عناية إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

(٥٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

(٥٨) تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، ومراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والإنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دار القومية العربية للطباعة، القاهرة، د.ت.

(٥٩) التوحيد، للشيخ محمد بن عبد الوهاب، مؤسسة النور للطباعة، الرياض، ١٣٨٢هـ.

(٦٠) التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

(٦١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، للشيخ سليمان بن عبد الله، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

(٦٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، نشر وتوزيع مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح، ومكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

(٦٣) جامع دروس العربية، لمصطفى الغلاييني، كتاب محمل من الإنترنت.

(٦٤) جامع العلوم والحكم، لابن رجب، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٦٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، لمحمد بن عبد العزيز القرعاوي، مكتبة التوفيق، الرياض، ودار لبنان، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(٦٦) الجرح والتعديل، للرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط١، ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م، وعنها مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

(٦٧) جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق محمد السورتي، حيدرآباد، الهند، ١٣٤٤هـ – ١٣٥٢هـ، وعنها دار صادر، بيروت، د.ت.

(٦٨) الجني الداني في حروف المعاني، لابن قاسم المرادي، كتاب محمل من الإنترنت.

(٦٩) حاشية الجمل على شرح المنهج، لزكريا الأنصاري، والحاشية للشيخ سليمان الجمل، مطبعة مصطفى محمد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ومنها دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

(٧٠) حاشية ابن الشاط على الفروق،– إدرار الشروق على أنواء الفروق –، تحقيق عمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

(٧١) حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح، كتاب محمل من الإنترنت.

(٧٢) حاشية الشيخ علي العدوي على شرح الخرشي، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، ط٢، ١٣١٧هـ.

(٧٣) حجة الله البالغة، للدهلوي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ت.

(٧٤) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

(٧٥) حلية الأولياء، لأبي نعيم، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

(٧٦) الخشوع في الصلاة، لابن رجب الحنبلي، تعليق: علي حسن علي عبد الحميد، ليس على الرسالة بيان الجهة الطابعة أو تاريخها.

(٧٧) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر، ط٢، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٦م، مطبعة المدني.

(٧٨) الدعاء، للطبراني، تحقيق: محمد بن سعيد محمد البخاري، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(٧٩) الدعاء، مفهومه وأحكامه، لمحمد الحمد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

(٨٠) الدعاء ومنزلته من العقيدة الإسلامية، لجيلان بن خضر العروسي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

(٨١) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي، تحقيق بديع السيد اللحام، مطبعة إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، ١٩٩١م.

(٨٢) ديوان الحسن بن هانئ، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

(٨٣) ديوان المتنبي، مع شرح عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، بمصر، د.ت.

(٨٤) الرسالة للشافعي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٨هـ – ١٩٤٠م.

(٨٥) رسالة إلى أهل الثغر، للأشعري، تحقيق: د. عبد الله شاكر الجنيدي، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٧هـ.

(٨٦) روح البيان في مقاصد القرآن، لصديق حسن خان، مطبعة العاصمة، القاهرة، د.ت.

(٨٧) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الآلوسي، إدارة الطباعة المنيرية، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

(٨٨) زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة المنار الإسلامية، ط١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(٨٩) زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، للشيخ عبد الرزاق البدر، مكتبة دار القلم والكتاب، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

(٩٠) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، للشيخ عبد الله بن جبرين، اعتنى به علي بن حسين أبو لوز، طبع بدار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

(٩١) سلاح المؤمن في الدعاء والذكر، لابن الإمام، تحقيق محيي الدين مستو، دار ابن كثير، والكلم الطيب، دمشق، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

(٩٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للشيخ الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط جديدة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

(٩٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيئ على الأمة، للشيخ الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

(٩٤) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي، المطبعة الميرية، القاهرة، ١٣٠١هـ – ١٨٨٣م.

(٩٥) السنة للخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

(٩٦) السنة، لعبد الله بن أحمد، تحقيق: د. محمد سعيد القحطاني، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط٤، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

(٩٧) سنن البيهقي الكبرى، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند، ط١، ١٣٤٤هـ، مطابع دار صادر، بيروت.

(٩٨) سنن الترمذي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

(٩٩) سنن الدارمي، تحقيق عبد الله هاشم المدني، الناشر حديث أكادمي، باكستان، توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(١٠٠) سنن الدارقطني، مطبوع مع التعليق المغني، مطبعة حديث أكادمي، باكستان، د. ت.

(١٠١) سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٢هـ – ١٩٥٢م.

(١٠٢) سنن النسائي الكبرى، تحقيق حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

(١٠٣) سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

(١٠٤) شأن الدعاء، للخطابي، تحقيق أحمد يوسف الدقان، دار المأمون للتراث، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(١٠٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.

(١٠٦) شرح الأذكار النووية، لابن علان، دار الكتب العلمية، بيروت، توزيع مكتبة عباس الباز، مكة المكرمة، د.ت.

(١٠٧) شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، تحقيق عبد الكريم عثمان، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.

(١٠٨) شرح رياض الصالحين للنووي، والشرح للشيخ ابن عثيمين، مجموعة أشرطة.

(١٠٩) شرح السنة، للبغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٠هـ.

(١١٠) شرح صحيح البخاري، لابن بطال، كتاب محمل من الإنترنت.

(١١١) شرح صحيح مسلم، للنووي، تحقيق مجموعة محققين بإشراف حسن قطب، عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

(١١٢) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز، تحقيق: د. عبد الله التركي، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.

(١١٣) شرح العقيدة الواسطية، للشيخ زيد الفياض، الروضة الندية، دار الوطن، الرياض، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

(١١٤) شرح كتاب التوحيد، – التعليق المفيد – للشيخ ابن باز، نشر مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، د.ت.

(١١٥) شرح كتاب التوحيد، للشيخ الغنيمان، سلسلة دروس صوتية، ورقم الجزء هو رقم الدرس.

(١١٦) شرح الكوكب المنير، للفتوحي، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، دار الفكر بدمشق، طبعة جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث العلمي، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

(١١٧) شرح مختصر ابن الحاجب، للعضد وبهامشه حاشية التفتازاني، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

(١١٨) شرح مختصر خليل، للخرشي، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، ط٢، ١٣١٧هـ.

(١١٩) شـرح مختـصر الروضـة، للطـوفي، تحقيـق: د. عبـد الله التركـي، مؤسـسـة الرسـالة، بيـروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(١٢٠) شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

(١٢١) الشريعة للآجري، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، مصر، ١٣٦٩هـ.

(١٢٢) شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

(١٢٣) شفاء العليل، لابن القيم، تحرير الحساني حسن عبد الله، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ت.

(١٢٤) الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(١٢٥) صحيح البخاري، ينظر: فتح الباري لابن حجر.

(١٢٦) صحيح ابن حبان مع الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لابن بلبان.

(١٢٧) صحيح سنن أبي داود، للألباني، بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج، تعليق وفهرسة زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

(١٢٨) صحيح سنن ابن ماجه، للألباني، بتكليف من مكتبة التربية العربي لدول الخليج، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

(١٢٩) صحيح مسلم، بتحقيق وتعليق موسى لاشين وأحمد عمر هاشم، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(١٣٠) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، للطوفي، تحقيق: د. محمد الفاضل، مكتب العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

(١٣١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، مطبعة دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

(١٣٢) طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، طبعة دار المعرفة، بيروت، د.ت، ويظهر لي أنها مصورة عن مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة التي صححها الشيخ محمد حامد الفقي.

(١٣٣) طبقات السبكي،– الشافعية الكبرى –، تحقيق: د. محمود الطناحي ود. عبد الفتاح الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

(١٣٤) طرح التثريب في شرح التقريب، للعراقي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

(١٣٥) طريق الهجرتين وباب السعادتين، لابن القيم، تحقيق عبد الله إبراهيم الأنصاري، مطابع الدوحة الحديثة، على نفقة الشيخ حمد بن فالح آل ثاني –، د.ت.

(١٣٦) عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي، لابن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

(١٣٧) العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى، تحقيق: د. أحمد علي مباركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

(١٣٨) العلل، للدارقطني، تحقيق وتعليق محمد بن صالح الدباسي، دار التدمرية، الرياض، ط٢، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

(١٣٩) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، دار المنار، بيروت، د.ت.

(١٤٠) عمل اليوم والليلة، للنسائي، تحقيق: فاروق حمادة، أشرف على الطباعة المكتب التعليمي السعودي بالمغرب، ط١، ١٤٠١هـ –١٩٨١م، على نفقة الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

(١٤١) عون الباري بحل أدلة البخاري، لصديق حسن خان، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بقطر، ط١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م، مطبعة دار النوادر بدمشق.

(١٤٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد شمس الحق آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

(١٤٣) العين، للخليل بن أحمد، بترتيب وتحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي وأسعد الطيب، طبع انتشارات أسوة، مؤسسة الميلاد، قم، إيران، ط١، ١٤١٤هـ.

(١٤٤) غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، اعتنى به براجستراس، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٣٥١هـ – ١٩٣٢م.

(١٤٥) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية، تقديم حسنين محمد مخلوف، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د. ت.

(١٤٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، وتصحيح محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٣٨٠هـ.

(١٤٧) فتح الحميد في شرح كتاب التوحيد، لعثمان بن عبد العزيز بن منصور، تحقيق سعود العريض وحسين السعيدي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

(١٤٨) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، لعبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق الوليد الفريان، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

(١٤٩) فتح المعين بشرح قرة العين لمهمات الدين، لزين الدين المليباري الفناني، كتاب محمّل من الإنترنت.

(١٥٠) الفرق بين الفرق، للبغدادي، عناية إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

(١٥١) الفروق، للقرافي، تحقيق عمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

(١٥٢) فضائل الصحابة، للإمام أحمد، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

(١٥٣) فقه الأدعية والأذكار، للشيخ عبد الرزاق البدر، دار ابن عفان، الخبر، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

(١٥٤) فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد الكتبي، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

(١٥٥) فيض القدير، شرح الجامع الصغير، للمناوي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

(١٥٦) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

(١٥٧) القبس في شرح الموطأ لمالك، لابن العربي، تحقيق محمد ولد كريم، مطبعة دار الغرب، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

(١٥٨) القول السديد في مقاصد التوحيد، للشيخ ابن سعدي، مؤسسة النور بالرياض، ١٣٨٢هـ.

(١٥٩) القول المفيد على كتاب التوحيد، للشيخ ابن عثيمين، جمع وترتيب فهد السليمان، دار الثريا، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

(١٦٠) الكامل في الضعفاء، لابن عدي، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

(١٦١) كشاف القناع عن متن الإقناع، للبهوتي، تحقيق هلال مصطفى، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، د.ت.

(١٦٢) كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني، تصحيح أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

(١٦٣) كلمة الإخلاص، لابن رجب، تحقيق موفق العوض، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(١٦٤) الكليات، – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية –، للكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

(١٦٥) الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري للكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

(١٦٦) لسان العرب، لابن منظور، مصورة عن طبعة بولاق، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والإنباء والنشر، مصر، د.ت.

(١٦٧) متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار، تحقيق عدنان زرزور، دار التراث، القاهرة، ط١، د.ت.

(١٦٨) متن الآجرومية، مع حاشية ابن قاسم، ليس على الكتاب بيان الجهة الطابعة، ١٤١٣هـ.

(١٦٩) المجددون في الإسلام، لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

(١٧٠) المجروحين، لابن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

(١٧١) المجموع الثمين من فتاوى ابن عثيمين، جمع وترتيب فهد السليمان، دار الثريا، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

(١٧٢) مجموع رسائل ابن رجب، كتاب محمل من الإنترنت.

(١٧٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد،

طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة، عام ١٤١٦هـ.

(١٧٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، عنيت بنشره مكتبة القدسي، بالقاهرة، ١٣٥٢هـ.

(١٧٥) مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(١٧٦) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق مجموعة محققين، مؤسسة دار العلوم، قطر، ط١، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٧م.

(١٧٧) مختصر طبقات الحنابلة، لابن الشطي، دراسة فواز زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(١٧٨) المدخل إلى مذهب أحمد، لابن بدران، تصحيح وتعليق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤١١هـ –١٩٩١م.

(١٧٩) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لملا علي القاري، تحقيق صدقي العطار، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، د.ت.

(١٨٠) المستدرك على الصحيحين، للحاكم، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

(١٨١) المستصفى، للغزالي، تحقيق: د. محمد الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

(١٨٢) المسك الأذفر في نشر مزايا القرن الثاني عشر والثالث عشر، للآلوسي، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

(١٨٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق مجموعة محققين بإشراف الدكتور عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

(١٨٤) مسند البزار، – البحر الزخار –، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

(١٨٥) مسند الشهاب، للقضاعي، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(١٨٦) مسند الطيالسي، تحقيق: د. محمد التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(١٨٧) مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ –١٩٩١م.

(١٨٨) مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(١٨٩) المصباح المنير، للفيومي، تصحيح مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د.ت.

(١٩٠) مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق عامر الأعظمي، الدار السلفية، الهند، د.ت، وط أخرى عناية حمد الجمعة ومحمد اللحيدان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

(١٩١) مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

(١٩٢) معاني القرآن، للفراء، دار عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

(١٩٣) معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، لمحمد بن خليفة التميمي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

(١٩٤) معجم الطبراني الأوسط، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ.

(١٩٥) معجم الطبراني الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، الدار العربية للطباعة، بغداد، ط١، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م، بإشراف وزارة الأوقاف العراقية.

(١٩٦) معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، اعتنى به مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

(١٩٧) معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(١٩٨) معونة أولي النهي لشرح المنتهى، للفتوحي، تحقيق: د. عبد الملك بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت ومكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، بمكة المكرمة، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

(١٩٩) المغني، لابن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبد الله التركي، ود. عبد الفتاح الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

(٢٠٠) المغني في الضعفاء، للذهبي، تحقيق نور الدين عتر، دار المعارف، سوريا، ومطبعة البلاغة، ط١، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.

(٢٠١) المغني، للقاضي عبد الجبار، طبعة المؤسسة العامة للتأليف والترجمة، مصر، د.ت.

(٢٠٢) مفتاح دار السعادة لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

(٢٠٣) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، للقرطبي، تحقيق مجموعة محققين، دار ابن كثير والكلم الطيب، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

(٢٠٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

(٢٠٥) الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق عبد العزيز الوكيل، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

(٢٠٦) مناقب الشافعي، للبيهقي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، مصر، د.ت.

(٢٠٧) المناهي اللفظية، للشيخ ابن عثيمين، كتاب محمّل من الإنترنت.

(٢٠٨) المنتقى شرح الموطأ، للباجي، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٣٢هـ.

(٢٠٩) منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، للفتوحي مع حاشية النجدي، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

(٢١٠) المنهاج في شعب الإيمان، للحليمي، تحقيق حلمي محمد فودة، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(٢١١) منهج الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب في ترتيب أبواب كتاب التوحيد، إعداد د. إبراهيم الحماد، بحث مطبوع على الكمبيوتر.

(٢١٢) المنهج القويم شرح المقدمة، للهيتمي، كتاب محمّل من الإنترنت.

(٢١٣) موسوعة الحافظ ابن حجر العسقلاني الحديثة، تعليقات ابن حجر وأحكامه على الأحاديث والآثار في مؤلفاته – جمع وإعداد مجموعة باحثين، سلسلة إصدارات الحكمة، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

(٢١٤) الموسوعة الفقهية، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

(٢١٥) الموطأ، لمالك، برواية أبي مصعب الزهري، تحقيق بشار عواد ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

(٢١٦) نتائج الأفكار في شرح حديث سيد الاستغفار للسفاريني، عناية عبد العزيز الهبدان، وعبدالعزيز الدخيل، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

(٢١٧) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.

(٢١٨) نهاية السول شرح منهاج الوصول للبيضاوي، والشرح للإسنوي، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، د.ت.

(٢١٩) النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.

(٢٢٠) نيل الابتهاج، للتنبكتي، طبعة القاهرة، ١٣٢٩هـ.

(٢٢١) هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

(٢٢٢) الواضح شرح مختصر الخرقي، لابن الضرير، تحقيق د. عبد الملك بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

(٢٢٣) الوافي بالوفيات، للصفدي، اعتناء هلموت ريتز، دار النشر: شتاينر، ط٢، ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م.

(٢٢٤) وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

* * *